# " دور الإدارة المحلية فى تجويد الأداء المؤسسى لمدارس التعليم المجتمعى بمحافظة الشرقية فى ضوء الفكر الإدارى المعاصر (دراسة ميدانية)"

**الباحثة/ ولاء حسين محمد جزر** للحصول على درجة الماجستير

قسم العلوم التربوية والنفسية – كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق

**إشراف**

**الأستاذ الدكتور.عبد العظيم عبد السلام العطوانى**
**أستاذ أصول التربية بكلية التربية النوعية**
**جامعة الزقازيق**

**دكتورة. إيمان هانى محمود**
**مدرس أصول التربية كلية التربية النوعية**
**جامعة الزقازيق**

**المستخلص**

فى الآونة الأخيرة شهد العالم طفرة تكنولوجية كبيرة أدت إلى تطورات وتغيرات كبيرة من حولنا ،ولمواكبة هذه التطورات كان لابد من تطوير نظام التعليم وعمل إصلاحات جوهرية فيه وعمل آليات للإصلاح الإدارى فيه .ونتيجه لتحول العالم إلى الإهتمام باللامركزية وتفعيل دور الإدارة المحلية فى كافة الخدمات الأساسية فى المجتمع المحلى كالتعليم والصحة ،كان لابد من تدخل الإدارة المحلية فى تحسين جودة العملية التعليمية فى مدارس التعليم المجتمعى.وتفعيلاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعمول به حتى الآن.ونظراً للأهمية الكبيرة لمدارس التعليم المجتمعى فى محافظة الشرقية لإستيعاب المحافظة عدد كبير من هذه المدارس مقارنة بباقى المحافظات .حيث أنها توفر فرصة ثانية للأطفال الذين تسربوا من مدارسهم أو حرموا من دخولها خصوصاً فى المناطق النائية ،بالإضافة إلى مساهمة هذه المدارس فى التصدى لظاهرة الأمية فى المجتمعات المحلية.

وقد إرتكزت الدراسة على المصطلحات التالية :-

الإدارة المحلية:- هى التنظيم الإدارى لإقليم دولة ما والذى تلجأ بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام الإدارية وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة تمارس مهامها على إقليم جغرافى محدد وتكون مسئولة أمام مجتمعها المحلى من قبل الحكومة المركزية .

مدارس التعليم المجتمعى:- هى مدارس مكونة من فصل واحد ،تقع فى الأماكن الريفية والنائية وتضم أطفال تتراوح أعمارهم من (٨-١٤)عام ، وتقوم هذه المدارس بحمايتهم من خطر التسرب والأمية وتساعدهم على تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية من خلال تعليمهم حرف بجانب المناهج الدراسية

تحسين جودة العملية التعليمية:- هى تحسين نوعية الخدمة المقدمة من مدارس التعليم المجتمعى للدارسات لجذبهن للمدرسة وتحسين آدائهن لمواكبة عصر التكنولوجيا والمعلومات الحديثة ومتطلبات سوق العمل.

**وجاءت أهم نتائج هذه الدراسة على النحو التالى:-**

١- كشفت النتائج عن وجود قصور شديد من الإدارة المحلية فى توفير الإحتياجات الأساسية لمدارس التعليم المجتمعى كالادوات والخامات والاجهزة اللازمة للأنشطة المدرسية .

٢- يوجد قصور شديد فى تحسين جودة المبانى المدرسية بمدارس التعليم المجتمعى من حيث ترميم المبانى المدرسية المتهالكة ومتابعة صيانتها وصيانة وتحديث أجهزة الحاسب الآلى ،وتخصيص قطع أراضى فى أماكن مناسبة لهذه المدارس .

٣- يوجد قصور فى حل مشكلات الدارسات الإقتصادية والإجتماعية سواء من ناحية تقديم الدعم المادى أو عمل ندوات تثقيفية وتوعوية لهن أو عقد لقاءات شهرية لمحاولة حل مشاكلهن.وكذلك يوجد قصور فى توفير بيئة تعليمية جاذبة للدارسات سواء من ناحية التنسيق مع مديرية التربية والتعليم على توفير عدد مناسب من الميسرات أو من ناحية تدريبهم على جذب الدارسات لهذه المدارس.

**توصيات الدراسة:-**

١. عقد ندوات لموظفى الإدارة المحلية داخل الدواوين للتعريف بمدارس التعليم المجتمعى وأهميتها فى المجتمع المحلى وتعريفهم بدورهم فى هذه المدارس.

٢. عمل حصر على مستوى كل مركز ومدينة وحى وقرية بأسماء الأطفال المتسربين من التعليم ومحاولة إلحاقهم بمدارس التعليم المجتمعى.

٣. تكثيف المتابعة والإشراف على مدارس التعليم المجتمعى ومحاسبة المقصرين والمخالفين.

٤. الإهتمام بعمل الصيانات الدورية للمبانى والأجهزة والمعدات الموجودة فى المدارس .

٥. توفير بند مالى من صندوق خدمات المحافظة لتقديم الدعم لهذه المدارس وتوفير حاجاتها الأساسية.

٦. متابعة تهيئة المناخ المدرسى المناسب لصقل مهارات الدارسات وتفعيل آليات التطوير الشامل والحد من المشكلات المؤثرة سلبا على آدائهم الأكاديمى ضمانا لتحسين جودة العملية التعليمية وتطبيق معايير الجودة والأعتماد بها.

## Summary of the study in English

The world has exposure a major technological breakthrough recently ,that led to major developments and changes around us .To keep pace with these developments , it was necessary to develop the education system ,make fundamental reforms in it, and put in place mechanisms for administrative reform in it .as a result for turning the world to an attention in decentralization and activate the role of the local government in all over the basic services in local community such as education and health. All those were necessaries for interfering the local government in improving the quality of the educational process in community education schools and for applying law no.43 of 1979.the community education schools have a great importance in Sharkia governorate ,because having large numbers of community education schools compared to the rest of the provinces. these schools provide second chance for children who have dropped out or prevented from school enrollment especially in remote areas . In addition to these schools decrease the illiteracy in local communities.

Terminology of study

The present study was based on the following terms:

Local government :-the administrative organization of a country's territory ,according to which the central government distributes some administrative tasks and assigns them to independent and elected local bodies that make their functions on a specific geographical region and are responsible to their local community by the central government .

Community education schools:- they are schools that consist of one class located in rural and remote places and include children between the ages of (8-14) years. these schools protect them from the danger of illiteracy and drop out and help them to improve their economic conditions by learning them handcrafts beside the school curriculum.

Improving the quality of educational process:-improving the quality of the service provided by community education schools for students to attract them to the school and improving their performance to keep pace with the age of modern technology and information and requirements of the labor market.

**Results**

The most important results of this study were as follows:

The results revealed that the role of the local government is insufficiency in providing the basic needs for community education schools ,such as tools ,materials, and equipment needed for school activities.

-The local government's role is weak in improving the quality of the school buildings for community education school, such as restoration of dilapidated school buildings ,follow up ,its maintenance and make computer's maintenance and update. Allocating plots of land in suitable places for these school .

-There is a lessening in solving the economic and social problem's students in terms of providing cash support or holding a cultural and awareness symposiums or holding monthly meeting for trying solve their problems. Also there are shortage in providing attractive learning environment for students in terms of the coordination with education directorate in providing suitable numbers of teachers and training them to attract the student for these schools. All these led to the complete separation of the local government from the community education schools.

The recommendations of the study:-

-holding symposiums for the members of local government inside their headquarter for introducing the community education schools ,its importance in local society and knowing them their role in it.

-make an inventory in all over the areas by the names of children who drop out of education and try to enroll them in community education schools.

-intensifying follow up and supervision of community education school, and punishing the negligents and violators.

-attention for making periodic maintenance of buildings ,devices and equipment found in schools.

-provide a financial item from the governorate services fund to provide support for these schools and providing its basic needs.

-follow up to create an appreciate school climate to sharpen the skills of students ,activate comprehensive development mechanisms, and reduce problems that negatively affect their academic performance ,in order to ensure better quality of the educational process , implementation of quality standers ,and accreditation.

**الكلمات باللغة العربية** :-الإدارة المحلية – التعليم المجتمعى – جودة العملية التعليمية

**Key words** :local administration–community education school–the quality

## الفصل الأول:- الإطار العام للدراسة

**مقدمة**

فى ظل المتغيرات والمستجدات المتلاحقة التي نشهدها فى عصرنا الحالي ينبغي أن يكون للإدارة المحلية دوراً في علاج مشكلات التعليم المجتمعي وتحسين جودته ،حيث يعد ذلك طوق نجاة لتلك المدارس التي تضم فئات من أبناء مجتمعنا المصري الذين يعانون من انخفاض المستوى الإقتصادى والإجتماعى ويعيشون فى بيئات قد لا توفر لهم الحياة الكريمة.

لذلك قامت الكثير من دول العالم بعمل بعض الإصلاحات فى التعليم والطرق الإدارية اللازمة لمسايرة تلك المتغيرات ،وأصبح لزاماً على حكومات الدول تبنى آليات الإصلاح الإداري والتعليمي في جميع المستويات .(عبد العال وحلقان وعبد العزيز ,٢٠١١,ص ١٠٧)وقد تحول إهتمام العالم فى الفترة الأخيرة إلى الإهتمام بالتحول نحو اللامركزية فى التعليم. فالمركزية تعنى هيمنة وسيطرة وتوجيه الدولة لنظام التعليم،أما اللامركزية تعنى تخلى الدولة عن مسئولياتها تجاه العملية التعليمية سواء بشكل كلى أو جزئى وتفويض هذه المسئوليات للمحليات (ناصف،٢٠٠٦ ،ص ٩٣)

إن اللامركزية الحكومية تعطى الحكومة المحلية القوة والسلطة لإدارة التعليم ،وتستطيع الحكومة المحلية أن تتعاون مع المدارس وذلك للجمع بين عادات وتقاليد الاقليم وثقافته وأنشطة التعلم فى المدارس . والتى تجعل المدرسة أكثر تفهماً لدورها فى تنمية وتطوير خصائصها وثقافتها وملائمتها للمجتمع كله .(Andrian ,2018,p 922)وطبقاً للمادة الخامسة من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣لسنة١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية و دور ومهام تلك الإدارة في تطوير المنظومة التعليمية وفقاً لأخر التعديلات فإن الوحدات المحلية **(المحافظات –المراكز –المدن –الأحياء –القرى )** تتولى كل فى دائرتها وفق خطة وزارة التعليم **إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس** عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية.(الإدارة العامة للشئون القانونية،٢٠١٢،ص ٩٦)

ومن المميزات التى تنفرد بها الإدارة المحلية عن غيرها قربها من المواطنين ومن حياتهم الاجتماعية ،والاقتصادية،بهدف توفير معيشة أفضل للفرد وتعمل على تكييف النظام الإداري

ليلائم الأفراد دون تطويعهم، واشتراك الأفراد فى إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية،لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات،وهى مدرسة للأفراد لتربيتهم سياسياً لإعداد القيادات الصالحة(الطعامنة،٢٠٠٣،ص٩-١٠)لكن تعانى الوحدات المحلية من إنعدام السلطات اللازمة لتحقيق أهدافها من خلال عدم فاعلية دور الوحدات المحلية والمجالس الشعبية فى ممارستها لاختصاصاتها.(حسن،٢٠٠٥،ص ٢٦)

وتعرف مؤسسات التعليم المجتمعي على أنها تلك الأنماط أو الصيغ التعليمية التى تهدف إلى توفير فرص التعليم للأطفال فى المناطق الأقل حظاً،والمحرومة من الخدمات التعليمية فى مصر,الذين لم تتح لهم فرصة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ،أو الذين التحقوا وتسربوا منها فى الشريحة العمرية (٦-١٤سنة),اعتمادا على مشاركة المجتمع.وتكون صيغه :- (مدارس المجتمع –مدارس الفصل الواحد- المدارس الصديقة للفتيات –المدارس الصغيرة –المدارس الصديقة للأطفال). (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد,٢٠١٥,ص ١٦) وتعرف أيضاً على أنها نمط موازى للتعليم النظامى وهى فكرة متطورة تفيد فى حالات المتسربين من التعليم الإلزامى أو الذين لم ينالوا حظاً من التعليم الابتدائى أو فى حالة وجود أعداد قليلة من الدارسات وغير متوفر مدارس إبتدائية لهن فى المجتمعات النائية التى لا يصل إليها التعليم النظامى وتقوم بالتدريس فى هذه المدارس أكثر من ميسرة .(محمود،٢٠١٠،ص١٣)

وفى الآونه الأخيرة أُطلق على القرن الحادى والعشرين أنه عصر الجودة،نظراً لإرتباطه بأهداف جديدة نحو جعل النوعية والجودة الميدان الأكثر حسماً فى تحقيق أهداف المنظمات الإنسانية المختلفة الأنتاجية منها والخدمية على حد سواء.(النبوى،٢٠٠٨،ص ٤٠١)ولما كان الهدف المباشر من الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠يتمثل فى التأكيد على الالتزام بحق كل طفل فى فرصة متكافئة لتلقى خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده،وبالمنافسة إقليمياً وعالمياً.( الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠،ص ٢) ومن هنا كان لابد من الاهتمام بتطبيق نظام الجودة وتحسين نوعية التعليم عاماً والتعليم المجتمعي خاصة،هذا وقد أوصت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بأهمية معايير

اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي بهدف إحداث نقلة نوعية للتعليم المجتمعي ،والعمل على تفعيل دور المؤسسات المحلية ،ومساعدة جهات المراقبة والمتابعة على أداء دورها لتحسين الجودة وحسن الأداء.وربط التعليم بالمهارات الحياتية وإدارة الحياة واحتياجات المجتمع المحلى.(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،٢٠١٥،ص ٢٩)

لذلك أصبح من الضرورى أن يكون للإدارة المحلية دور فعال فى حل مشكلات مدارس التعليم المجتمعى وكذلك الأهتمام بوضع حلول لتنمية وتطوير هذه المدارس لما لها من أهمية قصوى. فمدارس التعليم المجتمعي لها دوراً حقيقياً فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المحلى ،وكذلك تلعب دوراً حقيقياً فى سد منابع الأمية والمشاركة فى القضاء عليها بما يحقق مبدأ التنمية الشاملة للمجتمع وبالتالي تحقيق أهدافها ومنها نشر التنمية البشرية من خلال تأمين فرص للتعلم مدى الحياة لكافة الناس فى المجتمع المحلى.(جمال الدين وبهجت وعبد الشافى،٢٠١٥ص ٦٥٩)

**أولاً:-مشكلة البحث**

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق النقلة النوعية فى التعليم المصري بشكل عام والتعليم المجتمعي بشكل خاص إلا أن العديد من الدراسات أثبتت أنه يوجد قصور شديد من الإدارة المحلية فى تجويد الآداء المؤسسى لمدارس التعليم المجتمعى بمحافظة الشرقية كما يلى : دراسة قرواط يونس(٢٠١٦) التى هدفت إلى تبنى مفهوم الإدارة المحلية لتحقيق التنمية المحلية بالتوجه المستدام الذي يعد من التوجهات الحديثة.وتوصلت الدراسة إلى أهمية التكريس الفعلي والحقيقي لسياسة اللامركزية لأنها الوسيلة الوحيدة التي تضمن استقلالية الجماعات الإقليمية ومبادرتها في مجال المشاريع التنموية المحلية توصلت أيضا إلى أن التنمية المستدامة هي النشاط الاقتصادي الذي يؤدى إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية ،ودراسة محمد جمال راشد (٢٠١٦)التى هدفت إلى التعرف على نظام الإدارة المحلية فى مصر والمشاكل التى تواجهها ،وأليات التغلب عليها والتعرف على التحديات التى تعوق تفعيل اللامركزية فى الوحدات المحلية لمحافظة المنيا وتحديد اساليب وأليات تفعيل اللامركزيه فى الوحدات المحليه القروية وتوصلت الدراسة إلى اللامركزية ضرورية للحد من البيروقراطية والروتين الحكومى و تقود إلى تحقيق مزيد من الشفافية فى الإدارة المحلية ، وأكدت دراسة سمية عبد القادر(٢٠١٣)هدفت الدراسة

الى ضرورة الاهتمام بجودة التعليم ونظمه ونشر مبادئه والعمل على تطبيق نظام دعم ضمان الجودة والاعتماد ليعزز من شفافية المؤسسات التعليمية وينمى قدرتها على تجويد منتجاتها.وتوصلت الدراسة الى أن الجودة ليست هدفا بل هي طريق تستطيع من خلالها المؤسسات التعليمية أن تقود طلابها الى التميز والابداع والابتكار ويمكن أيضا تطبيق اعتماد معايير الجودة من خلق فرص التنافس الإيجابي بين المؤسسات العلمية في المجتمع وعلى المستوى الإقليمي والمحلى .وسوف يتضح ذلك فى الدراسات السابقة، دراسة مشيرة إبراهيم (٢٠١٤)هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات الخاصة بمدارس الفصل الواحد ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها وذلك لمحاولة توفير قوى عاملة متعلمة ومفكرة للمجتمع ,وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى وإستخدمت أيضاً الزيارة الميدانية والمقابلات، وتوصلت الدراسة إلى أليات التغلب على مشكلات تعليم الفتيات بمدارس الفصل الواحد بالشرقيه،تزويد المبانى بوسائل تهوية ووسائل أمن صناعى وصيانة المبانى وترميمها من أجل تطبيق معايير الجودة.ودراسة مشيرة إبراهيم (٢٠١٤)هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات الخاصة بمدارس الفصل الواحد ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها وذلك لمحاولة توفير قوى عاملة متعلمة ومفكرة للمجتمع ,وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى وإستخدمت أيضاً الزيارة الميدانية والمقابلات، وتوصلت الدراسة إلى أليات التغلب على مشكلات تعليم الفتيات بمدارس الفصل الواحد بالشرقيه،تزويد المبانى بوسائل تهوية ووسائل أمن صناعى وصيانة المبانى وترميمها من أجل تطبيق معايير الجودة.وقد تبلورت مشكلة الدراسة فى عدة أسئلة منها:-

١-ما مفهوم الإدارة المحلية و نشأتها ومكوناتها وأهميتها وأهدافها؟

٢-ما صيغ التعليم المجتمعي ونشأته وفلسفته وأهدافه؟

٣-ما واقع العملية التعليمية لمدارس التعليم المجتمعي بالمحافظة؟

٤-ما أهم المعوقات التي تحول دون قيام الإدارة المحلية بدورها فى علاج مشكلات التعليم المجتمعي فى محافظة الشرقية؟

٥-ما أهم الإجراءات والآليات التي يجب إتخاذها في تحسين جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي؟

**ثانياً:-أهداف البحث**

- التعرف على ماهية الإدارة المحلية من حيث فلسفتها وأهدافها والتعريف بأهميتها ودورها فى تحسين جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي.

-التعرف على واقع العملية التعليمية بمدراس التعليم المجتمعي في محافظه الشرقية ومعايير الجودة بها.

-الكشف عن المعوقات التي تحول دون قيام الإدارة المحلية بدورها في مدراس التعليم المجتمعي بمحافظه الشرقية .

**ثالثاً:-أهمية البحث**

-إلقاء الضوء على دور الإدارة المحلية فى تحسين جودة مدارس التعليم المجتمعي :نظرا لأهمية التعليم المجتمعي ونظراً للإهمال الواضح من الإدارة المحلية للقيام بدورها تجاه المؤسسات التعليمية عاماً و التعليم المجتمعي خاصاً والذي له أهمية كبيرة تنعكس على المجتمع كله. وتتناول الدراسة أهم المعوقات التي تحول دون قيام الإدارة المحلية بدورها فى مؤسسات التعليم المجتمعي وهذا الجانب تنفرد به الدراسة الحالية نظرا لقلة الأبحاث فى هذا المجال على حد علم الباحثة .

**رابعاً:-منهج البحث**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلى والذي يقوم على دراسة الظاهرة كما هى فى الوقت الحاضر.

**خامساً:-أدوات البحث**

تم الاستعانة بالدراسة الميدانية بما يتضمن من أدوات مثل إستمارة مقابلة كوسيلة أساسية في جمع البيانات اللازمة وكذلك الدراسات المسحية واستفسارات تقصى الحقائق .

**سادساً:- عينة البحث**

اشتملت عينة الدراسة على (١٩) من رؤساء الوحدات المحلية (المراكز- المدن -الأحياء) كممثلين للإدارة المحلية بمحافظة الشرقية .

**سابعاً:- مصطلحات الدراسة**

**-الإدارة المحلية (local government-local administration)**

تعرف أيضاً على أنها الجزء من الدولة الذى يختص بالمسائل التى تهم سكان منطقة معينة .إضافة للأمور التى يرى البرلمان أنها من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية (المعانى ،٢٠١٣ ، ص ١٨) ويراها آخرون على أنها التنظيم الإدارى لإقليم

دولة ما والذى تلجأ بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام الإدارية وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة تمارس مهامها على إقليم جغرافى محدد وتكون مسئولة أمام مجتمعها المحلى ,ومراقبة أدائها من قبل الحكومة المركزية(محارب،٢٠١٦،ص١٧)

**-مدارس التعليم المجتمعى:-( COMMUNITY EDUCATION SCHOOLS)**

عرف محمد عوض البربرى مؤسسات التعليم المجتمعى على أنها "صيغة عصرية لمؤسسات التعليم قبل الجامعى ، تقوم بتوفير فرص التعليم للجميع و التعليم المستمر للأطفال المحرومين من الخدمات التعليمية خلال الفترة العمرية (٦-١٤ سنة ) والذين لم يلتحقوا بالتعليم الاساسى أو تسربوا منه و الاحتفاظ بهم حتى إكمال هذه المرحلة التعليمية، خاصة فى المناطق الريفية و الحضرية والفقيرة والعشوائية والنائية والمحرومة من الخدمات التعليمية". (البربرى،٢٠١٥ ، ص ٢١٤)

**التعريف الإجرائى لمدارس التعليم المجتمعى:-**هى مدرسة مكونه من فصل واحد تضم دارسين حرمن أو تسربن من التعليم وتتراوح أعمارهن بين (٨-١٤) عام وتكون موجهه للفئات المهمشة والأماكن الريفية والنائية بحيث تدرس فيها كل المستويات فى مكان واحد وتدرس فيها نفس مقررات المدارس الإبتدائية بالإضافة إلى التكوين المهنى والمشروعات الإنتاجية والصيفية.

**-الجودة (QUALITY)**

فالجودة في التعليم تعنى بأنها جملة المواصفات أو المعايير أو الخصائص في العمليات الإدارية التي تؤدى إلى تقديم أداء متميز يساعد في تحسين العملية التعليمية إذ أن هذه العمليات تتمثل في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقويم يقوم بها القائمين على الإدارة والأفراد المسئولين عن تسهيل شئون المؤسسة التعليمية .(قنديل ،٢٠١٠ ،ص ١٤١)ويمكن تعريفها أيضاً بأنها هي مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهى التي تفي باحتياجات الطلاب كما أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي يسعى الجميع لبلوغه.(عطية،٢٠١٦،ص ٥)

**ويقصد بجودة العملية التعليمية إجرائياً فى هذه الدراسة**

أن يتلقى الدارسات الخدمة التعليمية فى بيئة تعليمية صالحة للتعلم الفعال بحيث يتوافر لهن المبانى المدرسية التى تناسب العملية التعليمية وتخضع للإشراف والمتابعة والصيانه الدورية ويتلقون المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية من قبل معلمات مدربات يستخدمن فيها كافة الأجهزة والأدوات الحديثة التى تخضع للصيانة والتحديث بشكل دورى .

**ثامناً:-الدراسات السابقة**

دراسة أحمد محمد المومنى وغسان عيسى العمرى (٢٠١٥) هدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر ومميزات اللامركزية الادارية من المصالح المحلية ووجود مجالس أو هيئات تستقل بإدارة هذه المصالح ووجود رقابة إدارية من جانب السلطة المركزية والتعرف على تطور اللامركزية الادارية فى عهد النبي (صلى الله عليه وسلم)وعهد الخلفاء الراشدين حتى العهد العباسي.وتوصلت الدراسة الى ان الدولة الاسلامية منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) وحتى العصر الثاني من الدولة العباسية قد طبقوا عناصر اللامركزية الادارية .

دراسة محمد جمال راشد (٢٠١٦)هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الإدارة المحلية فى مصر والمشاكل التى تواجهها ،وأليات التغلب عليها والتعرف على التحديات التى تعوق تفعيل اللامركزية فى الوحدات المحلية لمحافظة المنيا وتحديد اساليب وأليات تفعيل اللامركزيه فى الوحدات المحليه القروية وتوصلت الدراسة إلى اللامركزية ضرورية للحد من البيروقراطية والروتين الحكومى و تقود إلى تحقيق مزيد من الشفافية فى الإدارة المحلية.

دراسة أحمد زهران فرغلي (٢٠١٦)هدفت الدراسة الى تحليل دورو مساهمة اللامركزية الادارية في تحقيق التنمية المحلية من خلال قيامها بالحد من الفساد الموجود في وحدات الادارة المحلية المصرية ،وتوصلت الدراسة الى تفعيل النهوض المتعلقة باللامركزية في القوانين الحالية وتحقيق التوازن في العلاقات بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية وان يكون التمثيل فى المجالس الشعبية المحلية على اساس عدد السكان وكذلك اعادة النظر في تعدد المستويات المحلية.

دراسة فؤاد الديب (٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإدارة المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي (قطر-الامارات العربية المتحدة). توصلت الدراسة الى ان البلديات في كلتا

الدولتين تعانى من ضعف الاختصاصات وقلة الموارد المالية الذاتية الامر الذى يقتضى تدخل تشريعي لتفعيل الاختصاصات البلدية وتحديد وزيادة الموارد المالية لتتجح البلديات فى الاطلاع بدورها في التنمية.

**٢-جودة التعليم**

دراسة عبد الله عودة(٢٠٠٨)هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق مشروع تحسين جودة التعليم لإهدافه والتعرف على المعوقات التى تقف حائلاُ دون تحقيق المشروع فى المدارس والمقترحات التى يمكن أن تساهم فى إزالة المعوقات.وتوصلت الدراسة إلى ضرورة زيادة فاعلية (الشراكة مع الأسرة –خدمة المجتمع المحلى–تعبئة موارد المجتمع المحلى –تقوية الإتصال والعلاقات العامه–المتابعة والتقييم المستمر )فى تحسين جودة التعليم فى مدارس التعليم الأساسى.

دراسة التويجرى (٢٠١١)هدفت الدراسة الى تطور الاهتمام بالجودة في مدارس التعليم بالإضافة إلى التعرف على المشاركة المتميزة والمميزات التي يمكن تنفيذها في نظام مدارس المملكة العربية السعودية .وتوصلت الدراسة الى كيفية الوصول الى الجودة وكيف يمكن ضمان الجودة للمستفيدين وتسليط الضوء على التعاون الذى من الممكن ان يحدث لمساعدة مختلف المستفيدين للوصول الى اكبر درجة ممكنة لتحسين جودة العملية التعليمية .

دراسة سمية عبد القادر (٢٠١٣)هدفت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بجودة التعليم ونظمه ونشر مبادئه والعمل على تطبيق نظام دعم ضمان الجودة والاعتماد ليعزز من شفافية المؤسسات التعليمية وينمى قدرتها على تجويد منتجاتها.وتوصلت الدراسة الى أن الجودة ليست هدفا بل هي طريق تستطيع من خلالها المؤسسات التعليمية أن تقود طلابها الى التميز والابداع والابتكار ويمكن أيضا تطبيق اعتماد معايير الجودة من خلق فرص التنافس الإيجابي بين المؤسسات العلمية في المجتمع وعلى المستوى الإقليمي والمحلى .

**٣-التعليم المجتمعى**

دراسة هالة الجلاد(٢٠٠٨)هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمشاركة المجتمع المحلى فى حل مشكلات مدارس الفصل الواحد،وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى لبيان الأسباب التى تؤدى إلى الهدر فى مدارس الفصل الواحد وكشف أهم جوانبها وإقتراح المداخل التى يمكن من خلالها الحد من السلبيات من خلال مشاركة المجتمع المحلى.

دراسة إيمان هانى (٢٠١١)هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مدارس الفصل الواحد فى مصر والمشكلات التى تواجهها وتعوقها عن القيام بدورها فى ضوء الإحتياجات المجتمعية المتجددة.إستخدمت المنهج الوصفى،وتوصلت الدراسة إلى عدم قيام هذه المدارس بالأهداف التى أنشأت من أجلها وهى توصيل الخدمات التعليمية للكفور والنجوع والعزب التى لا يوجد بها أى خدمات تعليميه.

فاطمة محمد بهجت (٢٠١١)هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تعليم الفتيات فى مطلع الألفية الثالثة والكشف عن العوامل التى أدت إلى إنشاء مدارس الفصل الواحد ،وتوضح الخلفية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للفتيات الملتحقات بمدارس الفصل الواحد.وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي بخطواته التى تساعد على وصف الظاهرة ومعالجتها .وقد توصلت الدراسة إلى كبر حجم أسر دارسات الفصل الواحد،وعدم كفاية أسر الدارسات لمتطلبات العملية التعليمية ودفع الأسر للدارسات للعمل من أجل رفع مستوى المعيشة والمساعدة فى تربية أخواتهن.

دراسة مشيرة إبراهيم (٢٠١٤)هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات الخاصة بمدارس الفصل الواحد ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها وذلك لمحاولة توفير قوى عاملة متعلمة ومفكرة للمجتمع ,وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى وإستخدمت أيضاً الزيارة الميدانية والمقابلات، وتوصلت الدراسة إلى أليات التغلب على مشكلات تعليم الفتيات بمدارس الفصل الواحد بالشرقيه،تزويد المبانى بوسائل تهوية ووسائل أمن صناعى وصيانة المبانى وترميمها من أجل تطبيق معايير الجودة.

دراسة هانم خالد (٢٠١٦)هدفت الدراسة إلى تعظيم أهمية ودور التعليم المجتمعى فى تنمية الوعى البيئى للدارسات خاصاً فى المناطق الفقيرة والمهمشة والنائية ،تم إستخدام المقابلة شبه المفتوحه كأداة من أدوات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى التركيز على جوانب الوعى البيئى الثلاث (المعرفى والوجدانى والسلوكى) وتفعيل دور العملية التعليمية فى نشر الوعى البيئى وتفعيل دور الأنشطة التربوية فى تنمية الوعى البيئى للدارسات.

## الفصل الثانى الإدارة المحلية

مما لا شك فيه أن للإدارة المحلية أهمية كبيرة و دور مهم فى تحقيق التنمية الشاملة للدول ،وفى السنوات الأخيرة شهدت الإدارة المحلية تطوراً فرضته عليها التغيرات المعاصرة والتطورات

السريعة المتلاحقة، ولذلك فإن الاهتمام بنظام الإدارة المحلية وتطويرها فى هذه الأيام ضرورة لتحقيق الديمقراطية في أي دولة عصرية . فبالإدارة المحلية تتحقق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع كله. ومع تصاعد الاهتمام بالمواطن المصري فى العقود الأخيرة فى سياق الاستثمار البشرى والتنمية المستدامة فقد أصبح نظام الإدارة المحلية من أهم مقومات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السليمة.

**المحور الأول:- التطور التاريخى للإدارة المحلية**

عندما جاء الملك مينا ليوحد مصر كان يختار الحاكم على كل إقليم بنفسه ،وكان من حق الحاكم الإشراف على القضاء وجباية الضرائب بجانب الأعمال الكتابية وكان هناك مجالس للأعيان فى الوجه البحرى بمثابة حلقة وصل بين الملك وسكان الأقليم ،وفى الصعيد كان تدخل الحكومة المركزية أشد وأقوى، وينقسم كل إقليم إلى مقاطعات ولكل مقاطعة شخصيتها المعنوية (خليل،٢٠٠٤،ص ص٦-٧) وفى عام ١٨٠٥ قام محمد على بتقسيم البلاد إلى سبع مديريات يتبع كل مديرية عدد من المراكز وتنقسم إلى عدة أقسام تضم مجموعة من القرى ،وكانت الحكومة المركزية على رأس هذا النظام الإداري، وقد أنشأ محمد على المجالس والدواوين لتعاونه فى مختلف شئون الحكم(محسوب وآخرون،٢٠١٩،ص٥٤) . في عام١٨٩٠ أنشئ أول مجلس بلدي فى الإسكندرية وبذلك تكون مصر من أوائل الدول العربية التي أَنشئت فيها نظام الإدارة المحلية ،وفى عام ١٨٩٣ أصدر مجلس الوزراء قرار بإنشاء مجالس محلية فى بعض المدن التى تعتمد على الإعانة الحكومية فى مواردها.(بنى حمد، ٢٠٠٢، ص ص٨-١٠)

ومن خلال صدور دستور ١٩٢٣, كان أول إعتراف دستورى للنظام المحلى خاصة فى المادتان ١٣٢و١٣٣ وما نصت عليه من تشكيل جميع مجالس المديريات والبلديات بالانتخاب، إلا أن تلك الشخصية ظلت معطلة فترة من الزمان لعدم وجود مجالس فى الكثير من المدن والقرى.(عفيفى ،٢٠٠٩ ، ص ٣٢) ومع صدور دستور عام ١٩٧١ والذى أثار نصوصه جدلاً كبيراً حيث نص على إنشاء المجالس الشعبية المحلية ويكون جميع أعضائها منتخبين انتخاباً مباشراً ،ولم ينص على مشاركة التنفيذيين عضوية هذه المجالس الشعبية كما أنه لم يشر إلى

وجود مجلس للتنفيذيين بالإضافة أنه لم يشر إلى كيفية تعيين أو إختيار رئيس الوحدة المحلية ، وحدث نوع من التراجع بصدد تبنى سياسية اللامركزية .(الصواف ،٢٠١٠، ص ٧٣)

فى ٢٥ يناير عام ٢٠١١ قامت الثورة المصرية بإسقاط دستور ١٩٧١ و عمل دستور توافقى .فى ٢٥ ديسمبر عام ٢٠١٢خلال حكم الإخوان لمصر تم صدور دستور ٢٠١٢ ، وفى دستور ٢٠١٤ أُعيد وضع الإدارة المحلية كفرع من السلطة التنفيذية كما كان الحال فى دستور ١٩٧١.لذلك فإنه تضمن مجموعة غير مسبوقة من النصوص الخاصة بالإدارة المحلية بهدف دعمها والارتقاء بها مثل دعم اللامركزية الادارية والمالية والاقتصادية والاستقلال المالى للوحدات المحلية (أبو سكين ، ٢٠١٧ ،ص ٢٥٥).

**المحور الثانى:- مفهوم الإدارة المحلية**

ومن الخلفية التاريخية والقانونية للإدارة المحلية يتضح مغزاها الخاص بين كل أصحاب المصالح بسبب الحدود المحلية التى تساعد على التنسيق والتعاون والشراكة بينهم لبناء عاصمة إجتماعية(Kearns ,2005 ,372).وهى تعتبر التنظيم الرسمى المنشأ بالقانون و له خصوصية لأداء الأعمال المؤسسية . لذلك فإن الإدارة المحلية عبارة عن هيئات محلية فى أقاليم معينة متوفرة بقوة ذات مهام ومسئوليات أكثر أهمية وتؤثر على عملية صنع القرار وتتحكم فيه دون تدخل من الجهات العليا الحكومية ( Alo ,2012 ,p.20).وتعرف أيضاً على أنها التنظيم الإدارى لإقليم دولة ما والذى تلجأ بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام الإدارية وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة تمارس مهامها على إقليم جغرافى محدد وتكون مسئولة أمام مجتمعها المحلى ،ومراقبة أدائها من قبل الحكومة المركزية(محارب،٢٠١٦،ص١٧)

لكن هذه التعريفات تفتقر إلى الهدف الأساسى للإدارة المحلية حيث إهتمت التعريفات فقط بتقسيم الأقاليم إلى وحدات وأهملت شرط تحقيق مصلحة السكان المحليين وهو تحقيق رضى المواطن والعمل على توفير الحياة الكريمة له بشتى الطرق . لذلك يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها [ أسلوب من أساليب الإدارة يقسم إقليم الدولة إلى وحدات محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة يكون هدفها وشغلها الشاغل هو تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع المحلى وتحقيق رضى المواطن المحلى مهما كانت الظروف وذلك تحت رقابة الحكومة المركزية .ويمكن

تعريف اللامركزية أيضاً على أنها نقل مسئولية التخطيط والإدارة وتنمية الموارد وتخصيصها من الحكومة المركزية إلى كلاً من [وحدات تابعة للحكومة–وحدات ميدانية تابعة للوزارات والهيئات الحكومية–هيئات عامة شبه تلقائية–منظمات تابعة للقطاع الخاص–إقليم واسع النطاق].(Harasha,2005,pp1-12)

**ويمكن الإشارة إلى أنواع اللامركزية كما يلى:-**

**اللامركزية السياسية:-** عبارة عن توزيع الوظائف الحكومية بين الحكومة المحلية و المراكز الأخرى التابعة لهذا البلد وينتج عنه نوع من نظام الحكم يسمى بالاتحاد الفيدرالى .(فرغلى ،٢٠١٤،ص ٢٠)

**اللامركزية الإدارية:-** وهى تهدف إلى نقل المسئولية الإدارية [التخطيط–التمويل–الإدارة]من الحكومة المركزية إلى مستويات الحكم المحلى والبلديات على مستوى إقليمى أو وظيفى.( العمرى،٢٠١٥،ص١٣٠)

**اللامركزية المالية:-** نقل مسئوليات الإنفاق والتمويل من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية بهدف الأستغلال الكفء للموارد،ولتحقيق اللامركزية يجب أن يكون لديها سلطة صنع قرارات الإيرادات والإنفاق.

**اللامركزية الأقتصادية أو لامركزية السوق:-** ويقصد بها نقل مسئولية الإمداد بالخدمات العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص والسماح للمشروعات الخاصة بأداء الوظائف التى كانت تقوم بها الحكومة.(عبد الوهاب،٢٠٠٧،ص ٧)

والحكم المحلى مرتبط بالادارة المحلية لكونه يعتبر مفهوماً ملازماً لمصطلح اللامركزية التى يتم بموجبها تخويل الادارة المركزية صلاحيتها و بعضاً من اختصاصاتها للأجهزة الادارية المحلية . فاللامركزية شرط أساسى لتعزيز التوجه إلى الحكم المحلى لنقل جميع الصلاحيات و الوظائف إلى المستوى المحلى بغية تقريب الإدارة من المواطن و لسهولة التعرف على المشاكل الموجودة محلياً ثم تحديد أولويات تقديم الخدمات وترشيدها .(رضوان ، ٢٠١٨ ، ص ١١٠)

**المحور الثالث:- أهداف الإدارة المحلية**

-أهداف سياسية تتمثل فى إتاحة فرصة التربية السياسية للمواطنين من خلال تقريب الإدارة السياسية من الأهالي والأفراد من خلال تعزيز الديمقراطية والمشاركة عبر الاختيار الحر لممثلى السكان على المستوى المحلى .(محارب، ٢٠١٦ ،ص ٢٠)

-أهداف اجتماعية تتمثل فى دعم العلاقة بين الحكومة والمواطن وترسيخ رغبته فى المشاركة فى إدارة الشئون المحلية والشعور بالانتماء إلى مجتمع محلى متميز .(بطيخ، ٢٠١٠،ص ٢٤٠)

-أهداف إدارية تتضمن تحقيق نوع من الكفائة الإدارية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلات البيروقراطية وخلق روح التنافسية بين وحدات الإدارة المحلية. (إبراهيم،٢٠٠٨،ص٣٩١)

-أهداف إقتصادية من خلال قيام الوحدات المحلية بإعداد خطط التنمية والاستفادة من الامكانيات الاقتصادية المحلية ،وتوظيفها للمشروعات الانتاجية و الخدمية وذلك لخلق فرص عمل للمواطنين المحليين ،وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات . (عبد المطلب ، ٢٠٠٨،ص ١٨٠)

**المحور الرابع :- واقع الإدارة المحلية فى مصر ومشكلاتها**

إن الإدارة المحلية هى نظام حكم يهتم بالأمور المحلية ويسهم فى حل العديد من المشاكل ويبعد عن هرمية السلطة ويتمثل واقعه فيما يلى:-

**أولاً :- إختيار القيادات التنفيذية المحلية**

يتم إختيار القيادات التنفيذية المحلية (المحافظ-رئيس المدينة -رئيس المركز -رئيس الحى- السكرتير العام-السكرتير العام المساعد) بالتعيين ،ويتم شغل معظم هذه الوظائف لرجال القوات المسلحة والشرطة والباقى من المستشاريين وأساتذة الجامعه والقليل من المدنيين.(رجب ،السنة غير معروفة،ص ١١)

**ثانياً العلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية**

مازالت العلاقة بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية علاقة تنتصر فيها الحكومة المركزية ،وبالرغم من أن القانون يعطى الحق للمحافظ بالسلطة التأديبية للعاملين بمديريات الخدمات إلا انه لا يستطيع أن يفوض أحد من المستويات القيادية داخل المحافظة في الاختصاصات علاوة على ذلك عدم قدرته على نقل اى مبلغ من بند إلى بند في موازنة المحافظة قبل موافقة وزارة المالية.(عطية، ٢٠١٥،ص ١٥٨)

**ثالثاً الأداء المحلى الحالي**

لقد توقف دور المجالس الشعبية المحلية نهائياً بعد ثورة ٢٥ يناير ،وأصبحت القيادات المحلية هى التى تدير شئون المحليات من [محافظ–رئيس مدينة–رئيس مركز–رئيس حى–رئيس وحدة القرية] بتوجيهات من القيادات الأعلى لهم. إن المجالس الشعبية المحلية قد منحت من خلال قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة١٩٧٩ بعض الصلاحيات حيث تعمل على القضاء على البطالة وتوفير فرص عمل للشباب،وتعمل على محو الأمية،إلا أن الدور الرقابي للحكومة المركزية أفقدها الكثير من الفعاليات وانحصر دورها فى الإشراف والاقتراحات وإصدار التوصيات( بدوى، ٢٠١٥، ص١٣٦–١٣٧) ومما سبق يمكن عرض المشكلات كالأتى:

١– الموارد المالية الذاتية المحدودة للوحدات المحلية والتي تشكل على أقصى تقدير نسبة ٢٠% من حجم الموازنة المحلية , بينما تحصل الوحدات المحلية على النسبة الباقية كإعانة من الحكومة المركزية (عبد المطلب،٢٠٠٨،ص١٨١)

٢– استجابة القيادات المحلية لأولويات التنمية واحتياجات المواطنين المحليين تكون ضعيفة.

٣– تبعية الوحدات المحلية للحكومة المركزية في زيادة مستمرة .

٤–عدم قدرة المجالس المحلية على إقرار خطط تفصيلية للإنفاق على أساس سنوي.(عبد الوهاب ومحرم،٢٠٠٧،ص ص٣٠–٣١)

٥–عدم تطبيق اللامركزية الحقيقية , فحتى الآن لم يتم تزويد الوحدات المحلية بالسلطات التي تسمح لهم بتطبيق اللامركزية الحقيقية .

٦–بعض الخلل في العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فى قواعد تحديد المسؤولية والعلاقات بين مستويات الحكم وخضوع الحكومات للمساءلة.

٧–يجب أن يكون التمثيل في المجالس الشعبية المحلية مبنياً على أساس عدد السكان وليس على أساس عدد الأقسام الإدارية أو المراكز .(عفيفي،٢٠٠٩،ص٢٥٤)

**المحور الخامس:– دور الإدارة المحلية فى التعليم**

شهد العالم فى السنوات الأخيرة طفرة نوعية فى تحسين الخدمات المحلية والتوجه نحو منح مزيداً من الإستقلالية للإدارة المحلية،وتبنى غالبية الدول الكبرى طريق التقدم المتنامى فى العلم

والتقنية.(قرواط، ٢٠١٦،ص٦٨).وفى هذا الشأن نجد أن أية محاولة لإصلاح التعليم فى مصر لابد أن تبدأ من المجتمع المحلى وذلك تحقيقاً للمادة الخامسة من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣لسنة ١٩٧٩والمعمول به حالياً فى مصر أن تتولى الوحدات المحلية كلاً فى دائرتها وفق خطة وزارة التعليم إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس عدا المدارس التجريبية و مراكز التدريب المركزية (قانون نظام الأدارة المحلية ،٢٠١٢،ص٩٦-٩٧ )

**الفصل الثالث:- مدارس التعليم المجتمعي**

**المحورالأول :- نشأة وتطور مدارس التعليم المجتمعي**

لم تكن فكرة إنشاء المدارس المجتمعية غريبة على المجتمع المصري نظراً لارتباطها بالكتاب المصري الذي كان يهدف إلى حفظ المتعلمين لآيات القرآن الكريم بالإضافة إلى تعليمهم مبادئ القراءة و الكتابة ،مع وجود مستويات متنوعة ومتعددة من حيث السن والذكاء والثقافة و المستوى الإجتماعى.لذلك فإن الكتاب يمثل الوجه الآخر لمدارس التعليم المجتمعى .(رسلان ،١٩٩٨ ،ص ٢٢٦) ولمواجهة احتياجات الفئات المحرومة من التعليم في عام ١٨٨٠م ،تم إنشاء مكاتب عامة بكل قرية ونجع والتي تحولت بعد ذلك لمدارس للتعليم الإلزامي لتوفير الخدمات الأساسية من التعليم لهذه القرى وتحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم كوسيلة لمكافحة منابع الأمية .(عبد الحميد ،٢٠٠٠ ،ص ٢٢٨) .وفى عام ١٩٥٨عُقد المؤتمر الدولي للتعليم العام والذي تم انعقاده في جنيف بشأن تنظيم المدارس الابتدائية ذات المعلم الواحد ،وتم التأكيد عليها في دورة انعقاده في عام ١٩٦١ بتوصية رقم ٥٢ بشأن تيسير التعليم الشعبي الالزامى في المناطق الريفية .(الهيئة العامة لمحو الأمية و تعليم الكبار ،١٩٩٦، ص ٢٦٣)

و في بداية الثمانينيات أُهمل التعليم المجتمعي وخاصاً المتعلق بتعليم الإناث،نتيجة قلة اهتمام الإدارة التعليمية بالمتابعة والإشراف علية وقلة وعى بعض المسئولين وأولياء الأمور ،ومع بداية تسعينيات القرن العشرين ونتيجة اهتمام الدولة بتعليم الإناث،أُعتبر عقد التسعينيات هو عقد محو الأمية في مصر ،وكانت البداية فى أربع فصول بأربعة نجوع في منفلوط وأسيوط ،هدفها هو توفير خدمة تعليمية مناسبة للسكان فى المناطق النائية .( زغلول ،١٩٩٩ ،ص ١٠)

و فى هذا التوقيت كان اهتمام الدولة بالتعليم المجتمعي كبير جداً تُوج بصدور القرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بإنشاء ٣٠٠٠ مدرسة ذات الفصل الواحد للفتيات (قرار وزارى رقم ٢٥٥لسنة ١٩٩٣) . وفى فبراير ٢٠٠٨ م تم عمل بروتوكول تعاون مشترك للتعليم المجتمعى بين وزارة التربية و التعليم و المجلس القومى للطفولة و الامومة . وعلى ذلك فى٣٠ نوفمبر عام ٢٠٠٨ صدر القرار الوزارى رقم ٣٩٦ ،بشأن تعديل مسمى الإدارة العامة لمدارس الفصل الواحد إلى الإدارة العامة لمدارس التعليم المجتمعي و مستوياتها الوظيفية.(الهيئة القومية ،٢٠١٥،ص ١٦) وتعرف مؤسسات التعليم المجتمعى على أنها تلك الأنماط أو الصيغ التعليمية التى تهدف إلى مد الخدمة التعليمية إلى أطفال القرى والنجوع والكفور والعزب والمناطق العشوائية والنائية ،الذين لم تتح لهم فرصة الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية أو الذين التحقوا و تسربوا منها وبخاصة الفتيات فى الشريحة العمرية ٦- ١٤،سعياً من وزارة التربية و التعليم فى توفير فرص التعليم فى المناطق الأقل حظاً و المحرومة من الخدمات التعليمية.(الطاهر و فرج و حسان ،٢٠٠٩ ،ص ٤٩٧).وأفادت وثيقة معايير ضمان جودة وإعتماد مؤسسات التعليم المجتمعى بأن التعليم المجتمعي هو تلك المؤسسات أو الأنماط أو الصيغ التعليمية التي تهدف إلى توفير فرص التعليم للأطفال المحرومة من الخدمات التعليمية في مصر في المناطق البعيدة و النائية و الذين لم تتح لهم الفرصة للالتحاق بالمؤسسات التعليمية أو الذين التحقوا و تسربوا منها في الشريحة العمرية من سن ٦-١٤ سنة اعتمادا على مشاركة المجتمع.(الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد ،٢٠١٥ ،ص ١٦)

ومما سبق يمكن تعرف مدارس التعليم المجتمعى على أنها "مدارس مكونة من فصل واحد تضم دارسين حرمن أو تسربن من التعليم و تتراوح أعمارهن بين (٦- ١٤) عام وتكون موجهه للفئات المهمشة والأماكن الريفية والنائية بحيث تدرس فيها كل المستويات فى مكان واحد و تدرس فيها نفس مقررات المدارس الإبتدائية بالإضافة إلى التكوين المهنى و المشروعات الإنتاجيه و الصيفية التى تخدم البيئة المحلية".

**المحور الثانى:- فلسفة و أهداف التعليم المجتمعي**

تقوم فكرة المدارس المجتمعية على استيعاب الأعداد الكبيرة من التلاميذ مع اختلاف أعمارهم و اختلاف الفروق الفردية الاجتماعية و العقلية لهم و تستخدم المناهج التي لا تعتمد على التلقين بل على الأنشطة الإيجابية وورش العمل و استخدام خامات من البيئة المحلية لكي تصبح المدرسة قادرة على تأهيل جيل من المتعلمين قادر على المنافسة في سوق العمل لتخدم مجتمعه. (FREDENBURG,1999,P.55)

**لقد أوضحت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم و الاعتماد لمؤسسات التعليم المجتمعي فلسفة التعليم المجتمعي كالآتي :-** (الهيئة القومية، ٢٠١٥ ،ص ١٧ )

تدعيم مبدأ التشاركية بين المؤسسات التعليمية و المجتمع المحلى .

ربط المناهج بحياة المتعلمين اليومية و المجتمع و القضايا القومية والعالمية

استخدام البيئة و مواردها لخدمة العملية التعليمية

عدم التمييز بين الذكور و الإناث في تكافؤ الفرص التعليمية

الحد من تسرب المتعلمين

مشاركة قيادات المجتمع المحلى في لجان التعليم ،وحل بعض المشكلات التي تواجه هذه المؤسسة .

**أهداف مدارس التعليم المجتمعي**

لا أحد ينكر أهمية دور التعليم المجتمعي في تقليل نسب الأمية و التسرب من التعليم و كونه أكثر ملائمة و قبولاً لمجتمعات بعينها و أطفال بعينهم لا تصل إليهم الخدمة التعليمية أو حرموا أو تسربوا من التعليم علاوة على أطفال الشوارع الذين منعتهم ظروفهم للذهاب إلى المدرسة كالأطفال العاديين(إبراهيم ،٢٠١٧،ص ١٩) من هنا نرى أن أهداف المدارس المجتمعية تشمل:-

**أولاً:- أهداف اجتماعية و خلقية** تؤكد هذه المدارس على اكتساب التلاميذ مهارات التفاعل الإجتماعى و تعديل السلوك الإجتماعى وقبول الآخر و التكيف معه و معرفة فن الحوار الجيد و عدم التعصب ، حتى يتمكنوا من مواصلة الحياة اجتماعيا و خلقياً.

**ثانياً:- أهداف اقتصادية و سياسية** يتضمن هذا الهدف إكساب التلاميذ مهارات العمل والإنتاج و إقامة المشروعات الصغيرة للمساهمة فى تنمية مجتمعاتهم لضمان اندماجهم اقتصاديا و سياسياً فى المجتمع. (شحات ، ٢٠١٩ ،ص ١٥٨)

**ثالثاً:- أهداف ثقافية تعليمية** تتضمن وتؤكدعلى قبول التلاميذ المتسربين من التعليم تخفيضاً لمعدلات الأمية من ناحية وإنقاذاً لهؤلاء الطلاب من الفشل من ناحية آخري.وكل هذا كان بهدف عام واحد هو تعزيز قدرات مدارس التعليم المجتمعي فى تنمية وتمكين المجتمعات المحلية كمراكز تعليم مجتمعية من أجل تكوين مجتمعات محلية خالية من الأمية.( حجازي ,٢٠١٥ ,ص ص٧٤٤-٧٤٧)

**المحور الثالث :- صيغ التعليم المجتمعي**

وصل عدد مدارس التعليم المجتمعي لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٤٨٩٩ مدرسة لتستوعب ١٢٨٩٦٤ طالب و طالبة وبالمقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٢ والتي كان عدد مدارس التعليم المجتمعي وقتها ٤٦١٤ مدرسة لتستوعب ١٠٠٢٨٦ طالب و طالبة. (طبقاً لإحصاء الإدارة العامة لنظم المعلومات بوزارة التربية و التعليم).وتتمثل صيغ التعليم المجتمعي فى الآتى:-

**أولاً:- مدارس المجتمع**

تم إنشاؤها في عام ١٩٩٢ في ثلاث محافظات بصعيد مصر و هي (أسيوط – سوهاج – قنا) حينما وقعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف اتفاقية مع وزارة التربية والتعليم تنص على أن قطاع التعليم في اليونيسيف سيصمم نموذجاً لمدارس المجتمع فى الأماكن المحرومة من ريف مصر العليا.( زيدان ،٢٠٠٠ ،ص ٤٠) وتؤكد مدارس المجتمع على ضمان حق كل طفل في الالتحاق بالمدرسة و خصوصاً البنات و جذبها للأطفال فى الشريحة العمرية من (٨-١٤) سنة , و يمكن قبول التلاميذ من سن السادسة الذين حالت ظروفهم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية و تتيح الفرصة أيضاً للأطفال الذين يعملون للالتحاق بها نظراً لمرونة توقيتها. (هيكل ،١٩٩٣، ص ١٧) وبدأ تنفيذ البرنامج فى عام ١٩٩٣/١٩٩٢ من خلال افتتاح ١٩ مدرسة في عزب و نجوع تابعة لمركز منفلوط بمحافظة أسيوط ،كما تم افتتاح ٦ مدارس في نجوع مركز دار السلام بمحافظة سوهاج ثم توالت الافتتاحات في محافظة قنا.(إبراهيم ,٢٠٠٨ ,ص ١٢٩)

**ثانياً:- مدارس الفصل الواحد**

إذا تطرقنا إلى الخلفية التاريخية لمدارس الفصل الواحد منذ نشأتها فى عام ١٩٦٠ لوجدنا أنها مرت بثلاث مراحل على التوالى :-بدأت المرحلة الأولى من (١٩٦٠م – ١٩٧٥ م) ثم المرحلة

الثانية من (١٩٧٥م-١٩٩٣م) ثم المرحلة الثالثة من (١٩٩٣م)إلى الآن .**وتقوم فلسفة مدارس الفصل الواحد على مجموعة من الركائز** :-

**أولاً الركائز التربوية** :- من خلال تدعيم مبدأ القضاء على الأمية والتسرب وإستيعاب الفتيات اللاتى لم يلتحقن بالمدرسة أو تسربن منها أو الفتيات الأميات.

**ثانياً الركائز الإجتماعية** :-من خلال تنمية وعي الفتاة بقضايا المجتمع مثل تنظيم الأسرة و تربية الأبناء و الوعى الصحى و أساليب التغذية السليمة والإدخار والتلوث البيئى ...وغيرها ،بالإضافة إلى تحرير الفتاة من قيد العجز الفكرى و المهنى .

**ثالثاً الركائز الإقتصادية** :-الإرتقاء بالمستوى الإقتصادى للريف المصرى عن طريق مساهمة الدارسين فى المشروعات الانتاجية المختلفة ،بحيث تكون القرية مصدرة لمعظم السلع و المنتجات و ليست المستهلكة.

**رابعاً الركائز السياسية** :-التنشئة السياسية للدارسات وتعريفها بالحقوق والواجبات وحثها على المشاركة السياسية ،وإختيار القيادات النسائية فى كافة قطاعات المجتمع .

**خامساً الركائز البيئية** :-عن طريق ربط التعليم بالبيئة المحيطة،مما يؤدى إلى فهم البيئة المحيطة و التكييف معها و مع قضاياها ومشكلاتها .(العطوانى ,٢٠٠١ , ص ٣٦٦).

**سادساً الركائز الشخصية والوظيفية** :-عن طريق تدريب الفتيات على بعض المشروعات الانتاجية بالمدرسة , و ذلك من خلال وضع برامج دراسية تكون مرتبطة بمشاريع الانتاج و التنمية و ذلك لتعميق الرغبة لدى الدارسة بالتزويد بالمهارات الحرفية (كوجك و آخرون ,١٩٩٥ ،ص ٦٨).

**ثالثاً:- المدارس الصديقة للفتيات**

تم إنشاء هذه المدارس في عزب و نجوع المناطق النائية و المحرومة من الخدمة التعليمية على أرض أملاك الدولة ،و تتكون من حجرة دراسية واحدة تسع نحو ٢٥ إلى ٢٦ تلميذ ،وتسمح باستيعاب الفتيات من سن (٦ -١٣) سنة، ويسمح بالتحاق نسبة لا تتعدى ٢٥% من البنين إذا ثبت احتياجهم للتعليم .(National council for childhood,2004,p.2) وتقبل هذه المدارس الفتيات غير الملتحقات أو المتسربات من التعليم فى المناطق الفقيرة و المحرومة من الخدمة التعليمية.(عبد اللطيف ,٢٠١٧ ،ص ١٣٧)ولهذه المدارس أهمية كبيرة فى إتاحة نموذج جديد صديق للفتيات على مسافة آمنة لهن فى جميع التجمعات السكانية ،وتحقيق مجانية التعليم

الأساسى ,وكسر المانع المالى لإقامة المدارس فى المجتمعات المحلية و ضمان إستمرارية البنات فى التعليم.(المجلس القومى للطفولة و الأمومة ،٢٠٠٥ ،ص١١-١٣)

**رابعاً:- المدارس الصديقة للأطفال فى ظروف صعبة**

ظهرت هذه المدارس فى عام ٢٠٠٣ تحت إشراف المجلس القومى للطفولة والأمومة وكان ذلك طبقاً لوصول عدد أطفال الشوارع وقتها إلى ما يقرب من ٢٥٠ ألف طفل و طفلة ،وكانت هذه المدارس تهدف إلى إعادة الأطفال الذين تسربوا من النظام التعليمى إلى سوق العمل أو الذين ليس لديهم مأوى عائلى ويعيشون فى ظروف صعبة ،وذلك لإتاحة الفرصة لهم لإستكمال تعليمهم فى المدرسة العادية مثل أقرانهم ،وتقوم اليونسكو بالاشتراك مع وزراء التربية والتعليم والجمعيات الأهلية بالتصميم والإشراف الفنى على المشروع .(المجلس القومى للطفولة و الأمومة ، ٢٠٠٥، ص ٢٨).

**خامساً:- المدارس الصغيرة**

و قد تم إنشائها عام ١٩٩٧ فى محافظتي الفيوم و سوهاج ،بإشراف هيئة كير الدولية ووزارة التربية و التعليم و جمعيات تنمية المجتمع ،وكان دور هيئة كير الدولية هو إختيار المكان و تأهيل الميسرات و تشكيل مجالس الأمهات وتنظيم حملات توعية للأهالى و توفير الأثاث . أما دور وزارة التربية و التعليم توفير الكتب ودفع أجور الميسرات وتوفير التغذية والتأمين الصحى . أما عن جمعيات تنمية المجتمع فدورها تجميع شهادات ميلاد الأطفال وتوفير مبنى للمدارس والخامات اللازمة للتدريس. (الهيئة القومية، ٢٠١٥ ،ص ٢٢ )

**المحور الرابع:- واقع التعليم المجتمعى فى محافظة الشرقية ومشكلاتها**

تعتبر محافظة الشرقية من أهم محافظات جمهورية مصر العربية نظراً لموقعها الهام و الفريد و تبلغ مساحة محافظة الشرقية (٤٩١١) كم٢ تعادل مليون و١٧٠ ألف فدان ويبلغ عدد سكان محافظة الشرقية تقريباً (٧٤٠١٧٠٠) سبعة ملايين و أربعمائة و واحد ألف وسبعمائة . لذلك فهى ثالث محافظة فى تعداد السكان على مستوى الجمهورية بعد القاهرة و الجيزة, و يغلب عليها الطابع الريفى.(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ،٢٠١٩،ص٤- ٥).و تمتاز بتنوع إمكاناتها و تنوع أنشطتها الزراعية والمعدنية والتعدينية والصناعية والسمكية والسياحية .وتضم المحافظة (١٣ مركز-٤ مدن -٢ حى -٥٠٩ قرية - ٣٨٩٠ كفروعزبة - ١٠٧ وحدة

محلية).(إدارة الوحدات المحلية بمحافظة الشرقية ٢٠١٩)ويبلغ عدد الإدارات التعليمية بها ٢٠ إداراة تعليمية ،حيث تقدم الخدمة التعليمية لعدد (١٥٦٦٥٧٣) مليون وخمسمائة ستة وستون ألف وخمسمائة و ثلاثة و سبعون طالب وطالبة من خلال (٤٢١٣) مدرسة.(طبقاً لإحصاء طلاب وفصول المحافظة ٢٠١٧/٢٠١٨) ويبلغ عدد مدارس التعليم المجتمعى بمحافظة الشرقية (٤٠٨) مدرسة، تستوعب (٤٧٧١) تلميذ أى أنها تعادل ما يقرب من ٨,٥% من مدارس التعليم المجتمعى فى مصر والتى يبلغ عددها (٤٨٩٩) مدرسة ،تستوعب (١٢٨٩٦٤) تلميذ و تلميذة أى ما يقرب من عشر مدارس مصر لتستوعب٣,٦% من إجمالى عدد الدارسات بمدارس التعليم المجتمعى .(مصر فى أرقام عن وزارة التربية و التعليم ،٢٠١٩،ص ١٤١)

والجدول التالى يوضح إحصاء بأعداد الطلبة وأعداد الفصول والتلاميذ وأعداد الراسبين و المتسربين فى الإدارات التعليمية للتعليم المجتمعى بالمحافظة حتى تاريخ ١-٩-٢٠١٩ (مديرية التربية والتعليم بالشرقية ٢٠١٩)

| | | الفصل الواحد | | | | | | الاجمالى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| م | الإدارة | الصف الاول | الصف الثانى | الصف الثالث | الصف الرابع | الصف الخامس | الصف السادس | عدد الفصول | عدد التلاميذ | عدد الراسبين و المتسربين |
| ١ | شرق | ٦ | ٢٣ | ١٥ | ٣٣ | ١٢٢ | ٧٧ | ٣٤ | ٢٧٦ | ٦ |
| ٢ | غرب | ٢٠ | ٢٠ | ٣٢ | ٣٠ | ٣٠ | ٣٥ | ٣٢ | ١٦٧ | ٣ |
| ٣ | منيا القمح | ٨ | ٣١ | ٥٥ | ٧١ | ٧١ | ٧٤ | ٢٥ | ٣١٠ | ٤ |
| ٤ | بلبيس | ٤٩ | ١٠٩ | ١١١ | ٢١٠ | ٢٤٣ | ٢٨٥ | ٧١ | ١٠٠٧ | ١١ |
| ٥ | ديرب نجم | ١٤ | ١٩ | ١٦ | ٢٣ | ٢٧ | ٢٤ | ١٢ | ١٢٣ | ٤ |
| ٦ | فاقوس | ٦٠ | ٦٤ | ٨٦ | ٩٨ | ١٤٠ | ١٠٤ | ٢٩ | ٥٥٢ | ٦ |
| ٧ | الحسينية | ١٥ | ٢٢ | ٨٥ | ٨٩ | ٥٩ | ٣٧ | ٢١ | ٣٠٧ | ٤ |
| ٨ | ابو حماد | ١٩ | ٥٠ | ٧٩ | ٩٦ | ٨٠ | ٨٥ | ٣٥ | ٤٠٩ | ١١ |
| ٩ | ههيا | ٥ | ١٠ | ٣١ | ٣٩ | ٤٢ | ٦٠ | ٢٥ | ١٨٧ | ٤ |
| ١٠ | ابو كبير | ١٦ | ١٩ | ٤٤ | ٤٨ | ٤٦ | ٤٢ | ٣٢ | ٢١٥ | ٩ |
| ١١ | كفر صقر | ٩ | ١١ | ٢٨ | ٢٥ | ٦٣ | ٤٦ | ١٩ | ١٨٢ | ٤ |
| ١٢ | اولاد صقر | ٤٥ | ٤٨ | ٤٩ | ٤٤ | ٥٧ | ٥٠ | ١٢ | ٢٩٣ | ٥ |
| ١٣ | الابراهيمية | ١ | ٧ | ٨ | ٢٧ | ٢٩ | ٢٨ | ١٨ | ١٠٠ | ٢ |
| ١٤ | القرين | ٠ | ٠ | ٠ | ١٦ | ١٨ | ٢٠ | ٤ | ٥٤ | ١ |
| ١٥ | مشتول | ١٠ | ٦ | ٢٢ | ٤١ | ٤١ | ٤٦ | ٩ | ١٦٦ | ٣ |
| ١٦ | العاشر | ١٦ | ١٤ | ٣٠ | ٤ | ٠ | ٠ | ٥ | ٦٤ | ٠ |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٧ | القنايات | ١ | ١ | ٢ | ٤ | ٢ | ٣ | ٢ | ١٣ | ٠ |
| ١٨ | الصالحية | ١ | ٢ | ٤ | ٤ | ١ | ٢ | ٢ | ١٤ | ١ |
| ١٩ | منشية ابو عمر | ٢ | ٧ | ٦٢ | ٥٥ | ٦٤ | ٤٤ | ٩ | ٢٣٤ | ٢ |
| ٢٠ | صان الحجر | ٢ | ١٨ | ١٥ | ٢٦ | ٢٨ | ٩ | ١٢ | ٩٨ | ٣ |
| | الإجمالى | ٢٩٩ | ٤٨١ | ٧٧٤ | ٩٨٣ | ١١٦٣ | ١٠٧١ | ٤٠٨ | ٤٧٧١ | ٨٣ |

من الجدول السابق يتضح أنه يوجد عدد كبير من مدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية وصلت إلى ٤٠٨ مدرسة .وتعتبرإدارة بلبيس التعليمية من أكبر الإدارات التى تحتوى على مدارس الفصل الواحد حيث يبلغ عدد المدارس فيها (٧١) مدرسة تستوعب (١٠٠٧) طالب أى ما يعادل ٢٤% من عدد الدارسين فى المحافظة لذلك فإن إدارة الحسينية تحتوى على ربع عدد الدارسين فى المحافظة ويليها إدارة أبو حماد. بينما جاءت إدارة الصالحية والقنايات الأقل من حيث عدد المدارس,ليصل عدد التلاميذ فى كل منهما ١٤ تلميذ،فهى مدينة صناعية يفضل أولياء الأمور ذهاب أولادهم للعمل بالمصانع عن إتمام دراستهم .وفى إدارة أولاد صقر يوجد عدد (١٢) مدرسة تغطى مركز أولاد صقر و تعمل هذه المدارس فى عدد (٩) مبانى مدرسية مستقلة و أثنتان ملحقتان على مدارس أخرى .أما فى إدارة ههيا يوجد عدد (٢٥) مدرسة منهم (٤)حضر–(٢١) بالريف.(إدارة التخطيط والمشروعات مديرية التربية والتعليم بالشرقية ٢٠١٨|٢٠١٩)ويمكن عرض بعض المشكلات المادية والبشرية لهذه المدارس كالاتى:

- عدم توافر أدوات الإقتصاد المنزلى وتلف بعض الأجهزة كالثلاجات والبوتاجازات وماكينات الخياطة،وعدم كفاية أجهزة الحاسب الألى وكذلك التجهيزات التكنولوجية .
- تقع بعض المدارس على الطريق بجوار المقاهى والسيبرات وأكشاك الكهرباء ووجود القمامة و بعض النفايات أيضاً بجانب سور العديد من المدارس.(مديرية التربية و التعليم بالشرقية ٢٠١٩)
- العجزفى المشرفين المتخصصين والإداريين والقيادات المدرسية بالإضافة الى ضعف مستوى التحصيل للتلاميذ وغياب التلاميذ المتكرر مع وجود عجز كبير فى الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وكذلك فى الإداريين وعمال الخدمات و النظافة مما يؤثرعلى مستوى تلك المدارس وعدم ملائمتها بيئياً للتعلم .

- ضعف الوعى المجتمعى بأهمية مدارس الفصل الواحد و ضعف المشاركة المجتمعية الإيجابية من المجتمع المحيط .
- ضعف دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى فى المساهمة فى تطوير العملية التعليمية(إدارة التخطيط والمشروعات بمديرية التربية والتعليم بالشرقية ٢٠١٧/٢٠١٨).

## الفصل الرابع الجودة فى التعليم

### المحور الأول :-مفهوم الجودة

يقول الله تعالى في الآية الكريمة من سورة النمل آية (٨٨) "**وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ**".يعتبر مفهوم الجودة من المفاهيم التي لها مدى واسع من التعريفات. لذلك فإن المعجم الوسيط يشير إلى أن الجودة تعنى ( كون الشيء جيدا) والفعل جاد ،و أن الكيفية مصدر صناعي من لفظ كيف و كيفية الشيء تعنى صفته.(المعجم الوسيط ,ص ١٤٥). وقد تعددت نظرة العلماء لمفهوم الجودة في التعليم ،فهناك من يرى أن الجودة كل ما يجعل التعليم ممتع و شيق ،حيث أنه لابد و أن تقوم المدرسة بتقديم تعليما يتسم بالجودة و تجعل الطلاب مشاركين بشكل ايجابي و اشتياق دائم لعملية التعليم والتعلم .وبإيجاز فإن الجودة في التعليم هي مجموعة الخصائص و السمات التي تتعلق بالخدمة التعليمية و تفي باحتياجات الطلاب.(عطية ،٢٠١٦،ص ٥) ،وتعرف أيضاً على أنها مجموعة من الخصائص والمواصفات التي يجب توافرها في النظام التعليمي و تحدد قدرته في الوفاء باحتياجات العملاء (الطلاب ،المعلمين ،المديرين ،الإداريين و المجتمع المحلى ) من الخدمة التعليمية المقدمة .و تكون هذه الخصائص والمواصفات بمثابة معايير أو مستويات لتحقيق الجودة و ضمان التحسين المستمر .( رفاعى ،٢٠١١،ص ٧١) وقد تناولت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الشرقية محور الجودة على أنها تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية ،من خلال توفير منهج معاصر ،وتكنولوجيا موظفة بكفاءة ،وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية ،ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل ,وقيادة فعالة في كل مدرسة ،و فرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز .(إدارة التخطيط و المشروعات بمديرية التربية والتعليم بالشرقية ٢٠١٨)

**و يتضمن مفهوم الجودة في التعليم**

- المواهب والقدرات والخبرات التي يمتلكها الفرد الذي يعمل في المؤسسة التعليمية و مدى التعاون بين الأفراد في العمل
- الاستمرار في تحسين جودة المخرجات العلمية والتعليمية والحرص الدائم عليها .
- الحرص على تقليل الأخطاء الممكنة لكي يؤدى العمل بطريقة صحيحة مع الحصول على رضي المستفيدين من العملية التعليمية .
- العمل على حساب تكاليف الفرص الضائعة وتكلفة الأخطاء وعملية التقويم لمعرفة تكلفة الجودة داخل المؤسسة التعليمية .
- التركيز على (الأهداف – الإجراءات– الهيكل التنظيمي– أساليب العمل و طرقه – الدافعية و التحفيز كمنهج شمولي لنظام التعليم ). (محمد ،٢٠١٠ ،ص ٤٢٧)

**المحور الثانى :-أهمية الجودة ومعاييرها**

يمكن عرض أهمية الجودة في النقاط التالية :-

- الجودة بمثابة أداة فعالة للتنمية المهنية للمعلمين وتعمل على توفير مؤشرات الأداء الأكاديمي التي تمكن كافة الجهات حتى تعمل على استمرار التحسين والتطوير لتحقيق الأهداف المرجوة .
- تعتبر جودة التعليم أساس من ركائز ودعامات إستراتيجيات الإدارة التربوية الحديثة و التحسين المستمر في المنتج التعليمي و مخرجات العملية التعليمية ،والعمل على رفع كفاءة العاملين في العملية التعليمية وذلك لضمان تخريج عناصر تمتلك المعارف الأساسية التي تجعلهم قادرين على المنافسة في كافة المجالات العملية بكفاءة عالية
- توفير الأدوات والأساليب المتكاملة التي تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق النتائج المرجوة.
- تمكين كافة الإدارات وصانعي القرار من الوقوف على مؤشرات القوة والضعف داخل المؤسسة التعليمية من خلال وضع قاعدة عريضة من المعلومات والمؤشرات . ( على ،٢٠٠٩ ، ص ص ٤٣٠-٤٣١)

**وتتضح معايير الجودة فى التعليم كلأتى:-**( رفاعي ،٢٠١١ ،ص٥٢- ٥٤)

أولاً : قيادة تعليمية قوية و حازمة .

ثانياً :- مناخ اجتماعي وعلاقات إيجابية بناءه داخل المؤسسة .

ثالثاً :- التركيز على عملية التعليم و التعلم و تحقيق مستويات عالية من الانجاز .

رابعاً:- تحقيق الجودة و ترسيخ مبدأ المحاسبية

**المحور الثالث:- معايير ضمان جودة التعليم واعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي**

**أهمية معايير اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي**(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم،٢٠١٥،ص٣٥)

١. تطبيق الرؤية والرسالة التي وضعتها مؤسسات التعليم المجتمعي لنفسها
٢. الحرص على الالتزام بمبدأ المحاسبية ومبدأ المساءلة وعملية التقويم الذاتي والتقويم المستمر .
٣. الالتزام بتفعيل دور المؤسسات المحلية , و مساعدة جهات المراقبة و المتابعة على أداء دورها لما لها من عظيم الأهمية لتحسين الجودة و حسن الأداء .
٤. تحسين الفاعلية التعليمية بتحديث طرائق التعليم و التعلم ,المتمركزة على المتعلم ,و ربط التعليم بالمهارات الحياتية وإدارة الحياة واحتياجات المجتمع المحلى .
٥. تحسين و تطوير أساليب الأداء و التقويم المؤسسي و التعليمي .
٦. التوظيف الأمثل للإمكانيات البشرية , و المادية المتاحة , مع العمل على تنميتها و استحداث إمكانات أخرى .

**احتياجات التعليم المجتمعي في محور الجودة**

**أولاً من الجانب المادي**(الخطط التنفيذية لجميع البرامج التعليمية لمحافظة الشرقية ٢٠١٨|٢٠١٩)

- الحاجة إلى إنتاج الوجبات الغذائية محلياً و توزيعها على مدارس التعليم المجتمعي
- تفعيل نظام التأمين الصحي بالمحافظة لطلبة مدارس التعليم المجتمعي .
- الحاجة إلى تزويد مدارس الفصل الواحد بأجهزة كمبيوتر بالإضافة إلى عمل إحلال و إبدال للأجهزة الموجودة كالثلاجات والبوتاجازات وماكينات الخياطة وعمل الصيانة اللازمة لتلك الأجهزة بصفة دورية .
- الحاجة إلى إنشاء مكتبات خاصة لتلك المدارس .

**ثانياً من الجانب البشرى**

- الحاجة إلى تدعيم الإدارة المحلية من( وحدات محلية و قروية- و مراكز المدن و الإحياء – ديوان عام المحافظة ) و الجمعيات الأهلية و رجال الإعمال لمدارس الفصل الواحد و توفير ما ينقصها من إمكانيات مادية .
- الحاجة إلى تفعيل برامج تنمية مهنية مستدامة لعدد كبير من المعلمات والموجهين على أسلوب تعليم القراءة والحساب والأساليب الحديثة في التعليم (ثقافي مهني )وأساليب التقويم المستمر وطرق التعلم النشط التي تتناسب مع طبيعة التعليم المجتمعي .

وتبذل مديرية التربية والتعليم بالمحافظة قصارى جهدها وتتطلع لوضع رؤية مستقبلية لبرنامج تطوير التعليم المجتمعي لعام ٢٠١٨|٢٠١٩ من خلال:-(بيان مديرية التربية و التعليم بمحافظة الشرقية لعام ٢٠١٨|٢٠١٩)

١- مد الخدمة التعليمية للمناطق الأكثر احتياجاً و خاصاً القرى والنجوع .

٢- مقاومة بعض العادات و التقاليد التي تحد من تمكين الأطفال من التعليم .

٣- الترغيب في التعليم من خلال إعداد برامج تتناسب و قدرات الدارسين و ظروفهم و تمكينهم للاستفادة من المهارات الحياتية و التعليمية .

٤- عقد المزيد من الندوات لتشجيع كل من تسرب من التلاميذ على إعطائهم الفرصة الثانية للعودة إلى التعليم.

٥- مواجهة الأمية و القضاء على مشكلة التسرب .

**المحور الرابع:- تحديات تطبيق معايير الجودة و الاعتماد في مدارس التعليم المجتمعي بمحافظة الشرقية**

و بالرغم من كل مواطن القوة التي تتمتع بها هذه المؤسسات إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه المؤسسات تواجه الكثير من التحديات لتطبيق الجودة فيها وأنها تعانى من صعوبة المناهج الغير ملائمة للطلاب وظروفهم وإمكانياتهم العقلية ونقص الموارد البشرية المؤهلة وضعف الإعداد المهني للميسرات ،ونقص برامج التنمية المهنية وعدم ملائمة الأنشطة المدرسية للبيئة المحلية المحيطة بمدارس التعليم المجتمعي . وندرة استخدام الأساليب

الحديثة في العملية التعليمية داخل معظم المدارس وانخفاض مستوى العملية التعليمية و ارتفاع معدلات التسرب لدى الدارسات لكثرة الغياب ،وقصور عملية التوجيه والمتابعة ،والعجز في المخصصات المالية اللازمة للإنفاق على تلك المدارس لاسيما الحكومية منها .بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن توضيحها (الطاهر، ٢٠٠٩، ص ٥٤٨)

١- عدم وعى أولياء الأمور بأهمية التعليم المجتمعي وأهمية تعليم بناتهن وضعف مشاركة النساء في حملات التوعية

٢- تدنى المستوى الاجتماعي و الحالة الاقتصادية للدارسات و تعدد المشكلات الأسرية

٣- زواج الفتيات المبكر والذي يشكل تهديداً واضحاً وصريحاً في مواصلة الفتيات لتعليمهن وخصوصاً في الريف والمناطق النائية .

٤- الرغبة في مساعد الأهل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة والاضطرار للعمل بدلاً من التعليم فالعمل يدر دخلاً كبيراً للأسر ذات الحالة المتدنية اقتصاديا و اجتماعيا

٥- عدم وجود خرائط تربوية للمحافظة توضح الأماكن الحالية و المتوقعة مستقبلاً لمدارس التعليم المجتمعي و الخطة الزمنية والتمويل اللازم .حيث أن المحافظة تعانى من عدم وجود تحديد واضح للأماكن الأكثر احتياجا لفصول ومدارس التعليم المجتمعي .

٦- عدم التنسيق بين مدرسي مدارس التعليم المجتمعي ومدرسي مدارس التعليم الاساسى المجاور نتيجة ضعف التواصل بين الميسرات و المديرين و الموجهين بالتعليم المجتمعي مع نظرائهم من مدارس التعليم الاساسى لتبادل الآراء.

## الفصل الخامس الميدانى

**ما مقترحات سيادتكم لتفعيل دور الإدارة المحلية لتحسين جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي ؟**

| رقم الاستجابة | الاستجابة | التكرارات | النسبة المئوية | قيمة مربع كاي | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المتابعة المستمرة من القيادات المحلية للعملية التعليمية في هذه المدارس | 2 | 10.5 | 6.526 | 4 | 0.163 غير دالة |
| 2 | إصدار قانون جديد للإدارة المحلية لتفعيل دور اللامركزية | 8 | 42.1 | | | |
| 3 | تفعيل دور الوحدات المحلية عن طريق قيام رؤساء المراكز والمدن والأحياء بوضع خطط | 4 | 21.1 | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | لتحسين جودة العملية التعليمية بهذه المدارس | | | | | |
| 4 | التنسيق مع الشئون الاجتماعية والأزهر والأوقاف والكنيسة لتوعية الأهالي وتعريفهم بأهمية التعليم المجتمعي | 3 | 15.8 | | | |
| 5 | توفير البند المالي من الموازنة لدعم الإدارة المحلية لهذه المدارس | 2 | 10.5 | | | |
| المجموع | | 19 | 100 | | | |

يتضح من الجدول السابق أن استجابات عينة الدراسة والتي بلغ عددها (19) من رؤساء المراكز والمدن والأحياء أنها جاءت بتكرارات مختلفة, حيث اتفقت بعض استجابات العينة في الاستجابة الأولى على العبارة (المتابعة المستمرة من القيادات المحلية للعملية التعليمية في هذه المدارس) بتكرار (2) ، بنسبة مئوية (10,5%). وهذا يعنى أن هذه النسبة من وجهة نظر الدراسة تبرهن على أن أفراد عينة الدراسة يقترحون تفعيل المتابعة المستمرة من القيادات المحلية للعملية التعليمية في هذه المدارس. وهذا يتفق مع مضمون الإطار النظري للدراسة الذي جاءت به كثير من الدراسات السابقة وما أكدته النتائج البحثية لدراسة (مشيرة إبراهيم صابر 2017).

واتفقت بعض استجابات العينة في الاستجابة الثانية على العبارة (إصدار قانون جديد للإدارة المحلية لتفعيل دور اللامركزية) بتكرار (8) ، بنسبة مئوية (42,1%) وهذا يعنى أن هذه النسبة من وجهة نظر الدراسة تبرهن على أن أفرد عينة الدراسة يقترحون تفعيل دور اللامركزية في تحسين جودة العملية التعليمية في المدارس وخصوصاً مدارس التعليم المجتمعي التي تهتم بأبناء البيئة المحلية وهذا يتفق مع مضمون الإطار النظري للدراسة الذي جاءت به كثير من الدراسات السابقة وما أكدته النتائج البحثية لدراسة (خالد صبيح تهامي 2013).

واتفقت بعض استجابات العينة في الاستجابة الثالثة على العبارة (تفعيل دور الوحدات المحلية عن طريق قيام رؤساء المراكز والمدن والأحياء بوضع خطط لتحسين جودة العملية التعليمية بهذه المدارس) بتكرار (4) ، بنسبة مئوية (21,1%) وهذا يعنى أن هذه النسبة من وجهة نظر الدراسة تبرهن على أن أفراد عينة الدراسة يقترحون تفعيل دور الوحدات المحلية في وضع الخطط الإستراتيجية لهذه المدارس من خلال قيام السادة رؤساء المراكز والمدن والأحياء بوضع خطط بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم لتحسين جودة العملية التعليمية لهذه

المدارس . وهذا يتفق مع مضمون الإطار النظري للدراسة الذي جاءت به كثير من الدراسات السابقة وما أكدته النتائج البحثية لدراسة (قوت القلوب النجار 2011).

واتفقت بعض استجابات العينة في الاستجابة الرابعة على العبارة (التنسيق مع الشئون الاجتماعية والأزهر والأوقاف والكنيسة لتوعية الأهالي وتعريفهم بأهمية التعليم المجتمعي) بتكرار (3) , بنسبة مئوية (15,8%) وهذا يعنى أن هذه النسبة من وجهة نظر الدراسة تبرهن على أن أفراد عينة الدراسة قد اقترحوا التنسيق مع الشئون الاجتماعية والأزهر والأوقاف والكنيسة لعمل حملة توعية للأهالي وتعريفهم بأهمية مدارس التعليم المجتمعي حيث أن هذه المدارس غير معروفة لشريحة كبيرة في المجتمع. وهذا يتفق مع مضمون الإطار النظري للدراسة الذي جاءت به كثير من الدراسات السابقة وما أكدته النتائج البحثية لدراسة (فاطمة محمد بهجت 2015) ودراسة (عبد اللطيف بوعبداللوى2014).

واتفقت بعض استجابات العينة في الاستجابة الخامسة على العبارة (توفير البند المالي من الموازنة لدعم الإدارة المحلية لهذه المدارس) بتكرار (2) , بنسبة مئوية (10,5%) وهذا يعنى أن هذه النسبة من وجهة نظر الدراسة تبرهن على أن أفراد عينة الدراسة يقترحون توفير بند مالي من موازنة المحليات لتفعيل دور الإدارة المحلية في دعم هذه المدارس.. وهذا يتفق مع مضمون الإطار النظري للدراسة الذي جاءت به كثير من الدراسات السابقة وما أكدته النتائج البحثية لدراسة (هالة أحمد الجلاد 2008) ودراسة (آمال سيد مسعود 2008) و دراسة (محمد عوض البربري 2015).

وباستقراء قيمة مربع كاى ودلالتها الإحصائية لهذا السؤال واستجابات عينة الدراسة فقد جاءت بقيمة (6,526) وجاءت بدرجة حرية (4) ,وغير دالة عند (0,163) وهذا يعنى أنه لا توجد فروق واضحة بين الاستجابات برغم وضوح هذه الفروق في النسب المئوية . وهذا يدل على أهمية جميع الاستجابات بغض النظر عن النسب المئوية الموجودة وأن هذه الاستجابات لو طبقت في ظروف زمنية لاحقة ستكون مثلها مثل هذه الاستجابات الحالية مما يبرهن على أهمية الأخذ بها جميعاً.

في ضوء ما سبق عرضه من تطبيق استمارة المقابلة، تناولت الاستمارة واقع دور الوحدات المحلية في مدارس التعليم المجتمعي وتناول أفراد العينة بعض الآراء والمقترحات لتفعيل دور الإدارة المحلية لتحسين جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي كما يلي:-

- قلة عدد الدارسات في مدارس التعليم المجتمعي يمثل مشكلة كبيرة من أهم المشكلات التي يجب معالجتها
- ضـــعف الموارد المتاحة لمدارس التعليم المجتمعي وعدم توافر الأدوات المناســـبة لمصادر التعلم الجاذبة للطلاب من أهم المشكلات التي يراها عينة الدراسة.
- قلة عدد عمال النظافة والأمن في مدارس التعليم المجتمعي .
- التعاون مع مدارس التعليم المجتمعي من خلال إزالة أي معوقات كأكوام القمامة من أمامها ورفع الإشغالات التي تقع بجوار هذه المدارس .
- المرور والمتابعة الدائمة الشبه يومية على مدارس التعليم المجتمعي لأعمال الصيانة وإصلاح أي تسريبات للمياه أو الصرف الصحي .
- القيام بتوعية أولياء الأمور بأهمية التعليم المجتمعي ومخاطر الأمية وظاهرة التسرب
- عمل ندوات تثقيفية لحث الدارسين على أهمية التعليم المجتمعي وتوفير مناخ ملائم لهم.
- عمل بروتوكول تعاون بين الإدارة المحلية و منظمات المجتمع المدني لحث المواطنين على التبرع بأراضي لبناء هذه المدارس وتجهيزها.
- إصـــدار قانون جديد للإدارة المحلية لتفعيل اللامركزية في كافة المجالات عاما وفي التعليم خاصة لتفعيل دور الإدارة المحلية في تلك المدارس
- ضرورة المتابعة المستمرة من قبل القيادات المحلية للعملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي .
- تفعيل دور الوحدات المحلية عن طريق قيام رؤســاء المراكز والمدن والأحياء بوضــع خطط لتحسين جودة العملية التعليمية في مدارس التعليم المجتمعي .
- التنسيق مع الشئون الاجتماعية والأزهر والأوقاف والكنيسة لتوعية الأهالي وتعريفهم بأهمية التعليم المجتمعي .
- توفير بند مالي من موازنة المحليات لدعم الإدارة المحلية لهذه المدارس .

**نتائج البحث الميداني:-**

توصلت الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج وتوصيات من خلال إطارها النظري وواقع تحليل دور الإدارة المحلية في مدارس التعليم المجتمعي ،ويمكن عرض هذه النتائج على النحو التالي:-

**أولاً:- دور الإدارة المحلية في توفير الاحتياجات الأساسية لمدارس التعليم المجتمعي و مساهمتها في حل مشكلاتها :-**

- توفير الأدوات والأجهزة اللازمة للأنشطة المدرسية مثل(ماكينات الخياطة – أجهزة الحاسب الآلي – الأدوات والخامات المستخدمة في النشاط الزراعي والصناعي)
- توفير الأدوات الكهربائية وأدوات المطبخ من بوتاجازات وأجهزة التدبير المنزلي.
- توفير المعدات اللازمة للوسائل التعليمية لتحقيق أهداف العملية التعليمية.
- حث رجال الأعمال على تقديم إسهامات مادية لتوفير الاحتياجات الأساسية لتلك المدارس.
- عمل بروتوكولات تعاون متنوعة مع هيئة اليونسكو وهيئة كير لدعم مدارس التعليم المجتمعي في كافة أنحاء المحافظة.

**ثانياً:- دور الإدارة المحلية في تحسين جودة المباني المدرسية لمدارس التعليم المجتمعي**

- توفير المتابعة الدورية على المباني المدرسية ومدى ملائمة سلامتها من قبل الإدارات الهندسية.
- ترميم المباني المدرسية المتهالكة ومتابعة صيانتها.
- صيانة أجهزة الحاسب الآلي الموجودة وتحديثها لكي يستفيد منها الدارسين.
- تخصيص قطع أراضي مناسبة لهذه المدارس وحث المواطنين المتيسرين مادياً في القرى على التبرع بالأراضي اللازمة.

**ثالثاً:- دور الإدارة المحلية في حل مشكلات الدارسات الاجتماعية والاقتصادية المتسربات والراسبات من مدارس التعليم المجتمعي**

- تقديم الدعم المادي للدارسات اللاتي يعانين من ظروف اقتصادية صعبة
- عمل حفلات وتقديم جوائز للدارسات المتفوقات لتشجيعهن على مواصلة تعليمهن
- المساهمة في تقديم وجبات للدارسات خلال اليوم الدراسي
- عمل ندوات تثقيفية لتوعية الدارسات وأولياء أمورهن بأهمية ما تقدمه مدارس التعليم المجتمعي من تعليم حرفة تفيد الدارسات وأسرهم مادياً .
- عقد لقاءات شهرية لحل مشكلات الدارسات ودعوة منظمات المجتمع المدني لها.

**رابعاً:- دور الإدارة المحلية في توفير بيئة تعليمية جاذبة للدارسات بمدارس التعليم المجتمعي**

- القيام بالتجديدات اللازمة في الفصول لجذب الدارسات للمدرسة
- التنسيق مع مديرية التربية والتعليم لتوفير عدد مناسب من الميسرات لهذه المدارس
- توفير كافة الأدوات والآلات الموسيقية التي تستخدم في نشاط الموسيقى بالمدرسة وتوفير الأدوات الرياضية التي تستخدم في النشاط الرياضي بالمدرسة .

**خامساً:- دور الإدارة المحلية في تحسين جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم المجتمعي**

- تخصيص نسبة من صندوق خدمات المحافظة لدعم العملية التعليمية وتحسين جودتها في مدارس التعليم المجتمعي.
- عمل حملة دعاية واسعة لتعريف المجتمع المحلى بماهية مدارس التعليم المجتمعي.
- عمل مسابقات بين مدارس التعليم المجتمعي على مستوى جميع أنحاء المراكز وبعضها.
- مساعدة هذه المدارس للحصول على الجودة والاعتماد.
- عمل ورش عمل للتلاميذ للتعريف بأهم الحرف الصناعية أو المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها المحافظة .

## قائمة المراجـــع العربية والاجنبية:-

١) أحمد أحمد زهران فرغلي (٢٠١٤) : دور اللامركزية في الحد من الفساد في الإدارة المحلية , ***مجلة البحوث الإدارية*** ,أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث و الاستشارات و التطوير .

٢) أحمد عبد النبي عبد العال وعبد العاطى حلقان (٢٠١١ ) :دراسة مقارنة للإدارة الذاتية للمدرسة في كل من : كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و إمكانية الإفادة منها في مصـــر , ***مجلة التربية*** , مصر , مج ١٤ , ع ٣٣ .

٣) الإدارة العامة للشـــئون القانونية (٢٠١٢ ): *قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسـنة ١٩٧٩ و مذكرته الإيضـاحية ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات* .ط٢٨.القاهرة .وزارة الصـناعة و التجارة الخارجية .الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

٤) أسامة على (٢٠١٠)***: التخطيط الاستراتيجي و جودة التعليم و اعتماده*** .العلم و الإيمان للنشر .

٥) أسـامة محمد سـيد ومحمد أبو حسـيبة (٢٠١٠)*:الطريق للإصـلاح إدارة الجودة الشـاملة* .العلم و الإيمان للنشر و التوزيع.

٦) إيمان أحمد هاني **(2011): تطوير مدارس الفصل الواحد للفتيات في ضوء الاحتياجات المجتمعية المتجددة**, رسالة دكتوراه, معهد الدراسات التربوية- جامعة القاهرة.ص 137.

٧) أيمن عودة المعاني (٢٠١٣): ***الإدارة المحلية***,ط ٢ ,عمان , دار وائل للنشر و التوزيع .

٨) ثناء حســـن إبراهيم بدوي (٢٠١٥) : طبيعة عمل المجالس الشـــعبية المحلية – ***المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية*** ,مصر .

٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـــاء (2019)CAPMAS:مصـــر في أرقام .بيان بالمدارس والفصـول والتلاميذ في التعليم قبل الجامعي طبقاً للمرحلة التعليمية ٢٠١٨/٢٠١٧(مدارس المجتمع) .ص ١٤١.

١٠)حسـين المبروك عطية (٢٠١٦):إدارة الجودة في التعليم.**مجلة العلوم و الدراسـات الإنسـانية** .كلية الآداب و العلوم بالمرج.جامعة بنغازي .ليبيا.ع ١٢. ١-١٩.

١١)حنان كمال أبو سكين ( ٢٠١٧): نتائج استطلاع رأى عينة من الجمهور الخاص في تطوير الإدارة المحلية في ضـوء دسـتور ٢٠١٤ , ***مجلة كلية الاقتصـاد و العلوم السـياسـية*** , كلية الاقتصـاد و العلوم السياسية , جامعة القاهرة , ٢٠١٧.

١٢)ديوان عام محافظة الشـــرقية (2019):بيان بالوحدات المحلية لمحافظة الشـــرقية ٢٠١٩ .إدارة الوحدات المحلية بديوان عام محافظة الشرقية.

١٣)رشـــيدة الســـيد أحمد الطاهر وســـماح محمد الدســـوقي فرج وعبير حســـن مصـــطفي حســـان (٢٠٠٩):متطلبات اعتماد مؤســـســـات التعليم المجتمعي بمصـــر في ضـــوء معايير الهيئة القومية لضـــمان جودة التعليم و الاعتماد .**المؤتمر الدولي الســـابع (التعليم في مطلع الألفية الثالثة – الجودة – الإتاحة –التعلم مدى الحياة).مصر .**

١٤)رضـا حجازي (٢٠١٥): مدارس التعليم المجتمعي و تمكين المجتمعات المحلية . **المؤتمر السـنوي الثالث عشر لمركز تعليم الكبار : العقد العربي لمحو الأمية ٢٠١٥-٢٠٢٤** :توجهات و خطط و برامج . مركز تعليم الكبار .جامعة عين شمس .مصر .ابريل .

١٥)رمضـــان محمد بطيخ (٢٠١٠ ) :لإدارة المحلية و دورها في حماية البيئة ,أعمال ندوات: ***دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية ,المنظمة العربية للتنمية الإدارية.***

١٦)سـمية عبد القادر سـليمان (٢٠١٣): معايير الجودة و الاعتماد في المؤسـسـات التعليمية :التعليم الأساسي و الثانوي في المجتمع الليبي ***.المؤتمر العلمي العربي السادس و الأول للجمعية المصرية لأصـــول التربية بالتعاون مع كلية التربية ببنها بعنوان :التعليم ..و أفاق ما بعد ثورات الربيع العربي*** .مصر .ص ٧١٤.

١٧)ســـمير محمد عبد الوهاب (٢٠٠٧):الإدارة المحلية و البلديات العربية,***المؤتمر العربي الخامس (الإدارة المحلية و البلديات في الوطن العربي)***.المنظمة العربية للتنمية الإدارية .الأمارات,الشـــارقة, مارس .

١٨)ســـمير عبد الوهاب وإبراهيم محرم (٢٠٠٧ ) : ***برنامج اللامركزية و قضـــايا المحليات(التقســـيم الإداري للمحافظات و تأثيره على التنمية المحلية)***, , كلية الاقتصـــاد والعلوم الســـياســـية , جامعة القاهرة , مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة PARC.

١٩)طه محمد عبد المطلب (٢٠٠٨) :آفاق تطوير نظام الإدارة المحلية –***مجلة الديمقراطية***– مؤسـسـة الأهرام , ع ٣٠ .

٢٠)عبد العزيز قاسم محارب (٢٠١٦): نظام الإدارة المحلية:مفهومه ,و أسسه ,و أهدافه ,و مشكلاته,و تطوره –***مجلة المال و التجارة***– مصر ,ع ٥٦٨ .

٢١)عبد العظيم عبد الســـلام العطواني(٢٠٠١):رؤية مســـتقبلية لتفعيل دور مدارس الفصـــل الواحد في محو أمية الإناث .**دراسة مقدمة لمؤتمر تنمية المرأة العربية . الإشكاليات و آفاق المستقبل . في الفترة من ٥-٧ فبراير.المركز العربي للتعليم و التنمية بالتعاون مع مركز دراسات الجنوب** .جامعة جنوب الوادي .

٢٢) عبد الله على عبد الله عودة (٢٠٠٨):تقييم مشروع تحسين جودة التعليم في ضوء معيار المشاركة المجتمعية دراسة مطبقة على مدارس التعليم الأساسي بأسوان .**المؤتمر العلمي الدولي الحادي و العشرون للخدمة الاجتماعية .مصر .حلوان .مارس** .(٥٧٣٨-٥٨٠٧)

٢٣) عقيل رفاعي (٢٠١١): *معايير الجودة و الاعتماد بالمدارس*.دار السحاب للنشر و التوزيع .

٢٤) أحمد المومنى وغسان العمري (٢٠١٥ ): تطور مفهوم اللامركزية في الإدارة المحلية من عهد النبي صلى الله عليه و سلم إلى أواخر العهد العباسي :دراسة مقارنة –***مجلة جامعة الملك سعود*** ,كلية الحقوق و العلوم السياسية .

٢٥) فاطمة محمد بهجت (2011): **الخلفية الاجتماعية لدارسات مدارس الفصل الواحد .**"**بحث قرية مصرية**".رسالة ماجستير.

٢٦) فؤاد سمير فؤاد أحمد الديب (٢٠١٧): واقع الإدارة المحلية في قطر و الإمارات –***المجلة العربية للإدارة*** , المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

٢٧) قرواط يونس (٢٠١٦) :- أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلى –الإدارة المحلية في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ,***مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية*** ,مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ,ع ٨ .

٢٨) كوثر كوجك (١٩٩٥)***فلسفة مدرسة الفصل الواحد*** .مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية .القاهرة.

٢٩) المتولي بدير (بدون سنة):المشاركة المجتمعية في التعليم (دراسة حالة)لإحدى المدارس التعاونية، ص٢٨٢.

٣٠) مجادي رضوان (٢٠١٨) : المجتمع المدني و القضاء على الفساد الإداري :مقارنة في الحكم المحلى الرشيد –دفاتر السياسة و القانون –جامعة قاصدي مرباح ورقلة –***كلية الحقوق و العلوم السياسية***.

٣١) المجلس القومي للطفولة و الأمومة (2005): المجلس القومي للطفولة و الأمومة بالتعاون مع اليونيسيف . أطفال خارج نطاق الحماية . دراسة تعمقيه عن أطفال الشوارع بالقاهرة الكبرى .القاهرة .

٣٢) محمد جمال الدين راشد وآخرين (٢٠١٦): نحو تطبيق اللامركزية في الوحدات المحلية بريف محافظة المنيا التحديات والمعوقات –قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي–كلية الزراعة جامعة أسيوط– ص ١٠٧..Website:http://www.aun.edu.eg/faculty-agriculture/Arabic

٣٣)محمد رضـــا رجب(غير معروفة):نظام الإدارة المحلية في مصـــر (الواقع وآفاق المســـتقبل).بحث تطبيقي.شـــركـاء التنميـــة.متـــاح علـى الموقع الالكتروني -https//www.ekb.eg www.mandumah.com

٣٤)محمد صبري محسوب و آخرون(٢٠١٩ ): ***وطني حياتي*** (الدراسات الاجتماعية) , الصف السادس الابتدائي, الفصل الدراسي الأول ,وزارة التربية و التعليم و التعليم الفني .

٣٥)محمـد على إبراهيم (٢٠١٧):جهود طريقـة تنظيم المجتمع في تفعيـل مـدارس التعليم المجتمعي لمواجهة التســـرب الدراســـي .*مجلة الخدمة الاجتماعية* .الجمعية المصـــرية للأخصـــائيين الاجتماعيين.ص١٩.

٣٦)محمد عوض البربري (٢٠١٥):مؤسـسـات التعليم المجتمعي في الصـين و إمكانية الإفادة منها في مصر . *مجلة التربية* .جامعة الأزهر .كلية التربية .ص٢١٤.

٣٧)محمد ماهر الصـــواف(٢٠١٠):دور المجالس الشـــعبية المحلية في إدارة الخدمات المحلية.**مجلة البحوث الإدارية**.ع١,٧٢-٨٤.ص٧٣

٣٨)محمد محمد عبد الحميد (٢٠٠٠): تطوير مدارس الفصل الواحد بجمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض الدول الأخرى (دراســـة مقارنة). *مجلة التربية* .الجمعية المصـــرية للتربية المقارنة و الإدارة التعليمية .ص ٢٢٨

٣٩)محمد محمود الطعامنة (٢٠٠٣): نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي -***الملتقى العربي الأول , صـلالة , سـلطنة عمان من ١٨-٢٠ أغسـطس***-المنظمة العربية للتنمية الإدارية -جامعة الدول العربية .

٤٠)محمد هيكل (١٩٩٣): مشـــروع مدارس الفصـــل الواحد و تجربة مدارس المجتمع .**ندوة التعليم الأساسي في مصر واقعه و مستقبله .القاهرة** .منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف ,مايو.

٤١)محمد يحيى حسين السيد ناصف (٢٠٠٦ ): اللامركزية في التعليم بين النظرية و التطبيق -***مجلة الجامعة الإسلامية (رابطة الجامعات الإسلامية )*** مصر.ع ٣٩.

٤٢)مديرية التربية و التعليم بالشـــرقية (2018):إدارة التخطيط و المشـــروعات بمديرية التربية والتعليم بالشرقية.بيان عن تقييم الوضع عن مدارس التعليم المجتمعي بالمحافظة لعام ٢٠١٨|٢٠١٩.

٤٣)مـديريـة التربيـة والتعليم (٢٠١٩): بيـان بـاحتيـاجـات التعليم المجتمعي في محور الجودة ،الخطط التنفيذية لجميع البرامج التعليمية لمحافظة الشرقية 2018|2019.

٤٤)مديرية التربية والتعليم بالشـــرقية (2018):إدارة التخطيط و المشـــروعات بمديرية التربية والتعليم بالشرقية 2018|2019.بيان عن مدارس التعليم المجتمعي بالمحافظة .

٤٥)مراد صـــالح زيدان (٢٠٠٠):فرص التعلم الموازى للتعليم الإلزامي في بعض قرى الريف المصـــري دراسة تقويمية . *مجلة كلية التربية* .جامعة عين شمس ع ٢٤ .ص ٤٠.

٤٦)المركز القومي للبحوث التربوية للتنمية (٢٠٠٨): متطلبات تحقيق التعليم المجتمعي للأطفال غير الملتحقين بنظام التعليم .باحث رئيسي عبد الله بيومي. القاهرة .ص ١٥.

٤٧)مشيرة إبراهيم صابر عبد اللطيف (2013): **مشكلات مدارس الفصل الواحد في مصر و مواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول .دراسة مقارنة.** رسالة ماجستير . كلية التربية النوعية جامعة الزقازيق .

٤٨)مشيرة إبراهيم صابر عبد اللطيف (٢٠١٤): مشكلات تعليم الفتيات الريفيات .دراسة حالة لمحافظة الشرقية .*مجلة كلية التربية* (جامعة بنها).مصر .يوليو .ع ٩٩.ص ٢٤١.

٤٩)مصـطفي رسـلان(١٩٩٨):تطوير مناهج اللغة العربية في مدارس الفصـل الواحد .*مجلة كلية التربية* .ع ٢٢. جامعة عين شمس .ص ٢٢٦

٥٠)مصـطفي محمود عفيفي (٢٠٠٩) :*النظام القانوني للإدارة المحلية في مصـر و الدول الأجنبية بين المركزية و اللامركزية الإدارية – دراســة وصــفية و تحليلية ,نظرية و تطبيقية في ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ و أحكام القضاء بين الدستوري و الإداري* , كلية الحقوق ,جامعة طنطا .

٥١)ملك زغلول (١٩٩٩): ندوة عن مدرسة الفصل الواحد , الجمعية المصرية للمناهج و طرق التدريس .معهد الدراسات و البحوث التربوية .جامعة القاهرة .ص ١٠.

٥٢)ناديه يوســف جمال الدين– فاطمة محمد بهجت– دينا حســن عبد الشــافي (٢٠١٥): المشــاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصـــل الواحد, مجلة العلوم التربوية ،مصـــر, مج 23, ع3, يوليو, ص٦٥٩.

٥٣)نبيل توفيق حســن (٢٠٠٥ ): الإدارة المحلية ..رؤية جديدة –***مجلة التنمية الإدارية*** , مصـــر.ع ١٠٨.

٥٤)نجوى خليل (٢٠٠٤): ***اسـتطلاع رأى عينة من الجمهور الخاص في نظام الإدارة المحلية*** , قسـم بحوث و قياسات الرأي العام , القاهرة ,المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية .

٥٥)نشـأت محمد عبد القادر بني حمد (2002): ***الإدارة المحلية بين النظرية و التطبيق دراسـة مقارنة في قوانين:مصـر . لبنان .الأردن*** , رسالة ماجستير .جامعة الحكمة , معهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق . البنات.

٥٦) نهى محمود أحمد محمود (2010):**فاعلية برنامج متعدد الوسائط في تنمية التحصيل والاتجاه نحو مادة العلوم لدى تلاميذ مدارس الفصل الواحد .القاهرة** .رسالة ماجستير. جامعة القاهرة.معهد الدراسات والبحوث التربوية.ص 13.

٥٧) هالة إبراهيم الجلاد (2008):**الهدر في مدارس الفصل الواحد و دور المجتمع المحلى في مواجهته "تصور مقترح"**.رسالة ماجستير غير منشورة .معهد الدراسات و البحوث التربوية . جامعة القاهرة .

٥٨) هانم خالد (٢٠١٦):تفعيل دور التعليم المجتمعي في تنمية الوعي البيئي للدارسات :دراسة حالة .*مجلة كلية التربية* .جامعة طنطا. مصر .ع ٦٢.ص ص ٤٥٢-٤٥٣.

٥٩) الهيئة العامة لمحو الأمية و تعليم الكبار (١٩٩٦):تاريخ محو الأمية في مصر .المركز الإعلامي للدراسات و البحوث القومية و الإستراتيجية .القاهرة .

٦٠) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (2015):وثيقة معايير ضمان جودة و اعتماد مؤسسات التعليم المجتمعي .الإصدار الأول.

AL Tuwayjiri Hissah abd allah (2011):understanding schooling quality implementation in england-school of education –NOTTINGHAM UNIVERSITY -MASTER THESIS.

Alo,E.N (2012) fiscal federalism and local government finance in Nigeria – Department of political science ,Redeemers University, Nigeria – published on world Journal of Education .

Andrian,D.(2018 ): The instrument development to evaluate local curriculum in Indonesia- international journal of instruction ,no.4 .

Fredenburg.A(1999):"teaching for success, strengthening child –centered classroom"8th,u.s.new Hampshire.

HARASHA S. (2005): decentralized governance and development : the case of panchayats in Karnataka- ph D thesis, university of mysore, My sore .

Kathleen Corak(1993):*organization for quality planning for higher education* ,vol.21.no.4.p.30.

Peter KEARNS (2005 ): A Tale of two towns: learning community initiatives in bega valley and thuringowa – research was published in Australian ,JOURNAL OF Adult learning ,volume 45 – no.3.p372.

المواقع الإلكترونية العربية:

-الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014\2030: متاح على :-

egyptian knowledge bank –ekb available on ( https://www.ekb.eg-daralmandumuh (Almandumah.com.mplbci.ekb.eg )

-وزارة التربية والتعليم(٢٠١٨/٢٠١٩):بيان بأعداد مدارس الفصل الواحد - الملخص الإحصائي للتعليم ما قبل الجامعي (2017|2018-2018|2019) .الإدارة العامة لنظم المعلومات و دعم اتخاذ القرار إحصاءات و مؤشرات .. متاح على Newsdeatils<emis.gov.eg

**قواميس عربية:- مجمع اللغة العربية** : المعجم الوسيط , دار المعارف ,القاهرة ,د,ت.سليمان ص 145